# قضايا ( حتى ) النحوية عند الفرّاء

**Grammatical Issues of "Hatta" in Al-Farra'**

إعداد


## د د/ ابتسام بنت إبراهيم بن محمد السعود

وزارة التعليم – المملكة العربية السعودية – دكتوراة من جامعة القصيم

# قضايا ( حتى ) النحوية عند الفرّاء

**ابتسام بنت إبراهيم بن محمد السعود**
**وزارة التعليم – المملكة العربية السعودية – دكتوراة من جامعة القصيم**
**البريد الإلكتروني : umthamer1425@gmail.com**

**الملخّص :**

يعدّ الحرف (حتى ) من الحروف التي وقف النحويون عليها كثيرًا، وبيان أثرها، وقد اختلف النحويون في بعض الأحكام حولها، حتى نسب إلى الفراء قوله: أموت وفي نفسي شيء من حتى، وهذا البحث يتناول قضايا ( حتى ) النحوية عند الفراء، وتعدّ هذه المسائل ذات جدّة في عند الباحثين، إذ وقف البحث على نص مطوّل للفراء من كتاب (الحدود في النحو )، وهو من الكتب المفقودة، وقد تناول فيه ( حتى ) من جميع جوابنها، وقد اقتضى البحث أن يكون في مدخل يتناول شخصية الفراء النحوية، والتعريف بمصنفاته، ثم يعرض للمسائل الجزئية الخاصة بالحرف، والأحكام المترتبة عليها.

**الكلمات المفتاحية:** الفراء، حتى، الخلاف النحوي، الحدود في النحو

# Grammatical Issues of "Hatta" in Al-Farra'

**Ibtisam bint Ibrahim bin Muhammad Al-Saud**
**Ministry of Education - Kingdom of Saudi Arabia - PhD from Qassim University**
**Email: umthamer1425@gmail.com**

**Abstract:**
The letter "hatta" is one of the letters that grammarians have frequently discussed and its impact has been discussed. Grammarians have differed on some of the rulings surrounding it, to the point that Al-Farra' is even credited with saying, "I die with something of 'hatta' in my soul." This research addresses the grammatical issues of "hatta" in Al-Farra'. These issues are of great interest to researchers, as the research examined a lengthy text by Al-Farra' from his book (Al-Hudud fi Al-Nahw), one of the lost books. In it, he discussed "hatta" from all its aspects. The research required an introduction that addresses Al-Farra's grammatical character and introduces his works. It then addresses the specific issues related to the letter and the rulings arising from them.

**Keywords:** Al-Farra', "Hatta," Grammatical Disagreement, Boundaries In Grammar.

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيّدنا ونبيّنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد؛ فيُعَدّ أبو زكريا الفرّاء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) أحد كبار أئمة الكوفة، وأهمّ منظّر للنحو الكوفي، وقد ذكر أصحاب التراجم أنّ له نحواً من عشرين كتابًا في موضوعات نحوية ولغوية وقرآنية، ككتاب «الحدود في النّحو»، وكتاب «الجمع والتثنية في القرآن»، وكتاب «التصريف»، وكتاب «النوادر»، وكتاب «المصادر في القرآن»، وجميعُ ما سبق في عداد المفقود، أمّا كتبُه التي وصلتنا ووقف عليها الدارسون فهي خمسة كتب فقط: «معاني القرآن»، و«المذكّر والمؤنّث»، و«المقصور والممدود»، و«كتاب لغات القرآن»، و«الأيام والليالي والشهور»، وقد وقفت على نصّ قيم يتعلّق بمسائل (حتى)، قد يكون لأول مرّة يظهر للباحثين، ولهذا عنونت البحث بـ : قضايا ( حتى ) النحوية عند الفراء.

وترجع أهمية البحث وأسباب اختياره إلى أمور، منها:

(١) أنّ الفرّاء وإن قامت حوله العديد من الدراسات إلّا أنّ ما قمتُ به من عرض نصوصه عن حتى من كتابه المفقود يُعَدّ – حسب علمي واطلاعي – عملاً لم أُسبق إليه.

(٢) وجود مسائل كاملة لم يقف عليها الباحثون، حول (حتى) التي اشتهر فيها قولُ الفرّاء: "أموتُ وفي نفسي شيء من حتى"، حيث وقفتُ عليها كاملةً فيما يزيد على أربع صفحات في كتاب «البسيط» لابن العِلْج، وهي منسوبة لكتاب «الحدود» للفرّاء.

(٣) إبراز بعض الإرث النّحوي الكوفي المتمثّل في نصوص متناثرة لواحد من أشهر أعلامه.

وقد سبق هذا البحث دراسات أخرى قامت حول الفرّاء، اعتنى أصحابها بجمع آرائه في كتب من الكتب النّحوية المطبوعة أو دراسة لمنهجه النّحوي، ومنها:

(١) أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النّحو واللُّغَة، لأحمد مكي الأنصاري (رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ١٩٦٤م).

(٢) النّحو والتصريف عند الفرّاء، ليوسف أبو العلا الجرشه، (رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ١٩٨٨م).

(٣) آراء الفرّاء النّحوية في مغني اللبيب، لمروة أنيس السيد، (رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ٢٠١٣م).

(٤) آراء الفرّاء النّحوية في كتاب إعراب القرآن للنحّاس، تحقيق ودراسة: نجيه عبدالرحمن محمد (رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، ١٩٩٤م).

(٥) المسائل النّحوية والتصريفية التي خالف فيها ابنُ مالك الفرّاءَ، أ.د عبد العزيز البجادي (رسالة ماجستير، جامعة الإمام، ١٤١٥هـ).

(٦) مسائل الخلاف النّحوية والتصريفية بين النحاس والفرّاء في كتابيهما: «إعراب القرآن» و «معاني القرآن» جمعًا ودراسة، د. إبراهيم المحيميد (رسالة ماجستير، جامعة الإمام، ١٤١٨هـ).

(٧) آراء الفرّاء النّحوية في خزانة الأدب عرض ودراسة وتقويم، لعلي محمد علي عبد الله صالح (رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٣١هـ).

وهذا البحث يشتمل على مدخل حول الفراء، ثم عرض النصوص المتعلقة بحتى ودراستها، ثم الخاتمة.

وقد اعتمدتُ في دراسة هذه النصوص على المنهج الوصفي، وفق الإجراءات الآتية:

(١) جمع النصوص النّحوية المتلعقة بحتى إلى الفرّاء مما يُنَصّ عليه بـ(قال الفرّاء)، وليس جمعَ أيّ رأي منسوب له.
(٢) تصنيف تلك المسائل وفقَ ترتيب ألفية ابن مالك، مع وضع عنوان.
(٣) الابتداء بعرض رأي الفرّاء في المسألة ومن يوافقه من العلماء، ثم ذكر الآراء المخالفة – إن وجدت –، مع الترجيح ما أمكن ذلك.
(٤) اجتهدتُ في توثيق أقوال النّحاة من مصادرها الأصليّة، فإن لم أجدها وثّقتُها من خلال الكتب الوسيطة التي نسبتَها إليهم.
(٥) عزوتُ الآيات القرآنية إلى مواضعها من المصحف الشريف بذكر اسم السورة ورقم الآية، ونسبتُ القراءات القرآنية إلى أصحابها قدر المستطاع مع إحالتها إلى الكتب الخاصة بها.
(٦) خرَّجتُ الأحاديث من كتب الصحاح أو السنن أو المسانيد.
(٧) نسبتُ الأبيات الشعرية إلى بحورها وقائليها ما لم تكن مجهولةَ القائل، مع ذكرٍ لبعض الكتب التي وردت فيها، مبتدئةً بديوان الشاعر إن كان له ديوان.
(٨) ترجمتُ بصورة موجزة لبعض العلماء ممن غلب على ظني عدمُ شهرتهم.

هذا وما كان صوابًا فمن الله، وما كان خطأ فمن نفسي والشيطان، وصلِّ اللهمّ وسلِّمْ على نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

## ١. مدخل

### ١، ١ الفرّاء، حياته :

**أ- اسمه ونسبه:**

هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور[١] بن مروان الأسلمي الدَّيْلَمي مولى بني أسد[٢]، وقيل مولى بني مِنْقَر[٣]، وُلِدَ بالكوفة من أصل فارسي، لُقّب بـ(الفرّاء) ولم يعمل في صناعة الفِراء أو بيعها، بل لأنه كان يَفْري الكلام[٤].

كان أبرعَ الكوفيّين وأعلمَهم بالنّحو واللُّغَة بعد الكِسَائي[٥]، عالمًا بالخلاف وبأيام العرب وأخبارِها وأشعارِها، عارفًا بالطبّ والنُّجوم، متكلِّمًا يميل إلى الاعتزال، متديِّنًا متورّعًا على تيهٍ وعُجبٍ وتعاظُم، وكان زائدَ العصبيّة على سيبويه، مات وكتابُه تحت رأسه، وكان يتفلسف في تصانيفه ويستعمل فيها ألفاظَ الفلاسفة[٦].

قال ثعلب: "لولا الفرّاء لما كانت اللُّغَة؛ لأنه خلّصَها وضبطها، ولولا الفرّاء لسقطت العربيّة؛ لأنها كانت تُنازَع ويدّعيها كل من أراد، ويتكلّم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب"[٧].

---

(١) إنباه الرُّواة ٧/٤، وتاريخ بغداد ٢٢٤/١٦، والأعلام ١٤٥/٨.

(٢) معجم الأدباء ٢٨١٢/٦.

(٣) وَفَيَات الأعيان ١٧٦/٦.

(٤) وَفَيَات الأعيان ١٨١/٦، والأعلام ١٤٦/٨.

(٥) وَفَيَات الأعيان ١٧٦/٦.

(٦) معجم الأدباء ٢٨١٣/٦، وبُغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٧) نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء ٨١، وإنباه الرُّواة ٩/٤، وتاريخ بغداد ٢٢٤/١٦.

وقال سعدون: "قلتُ للكِسَائي: الفرّاء أعلم أم الأحمر؟ فقال: الأحمر أكثر حفظًا، والفرّاء أحسنُ عقلًا؛ وأبعدُ فكرًا، وأعلمُ بما يخرج من رأسه"(١).

وقال أبو بكر بن الأنباري: "لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلّا الكِسَائي والفرّاء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس؛ إذ انتهت العلومُ إليهما.

وكان يقال: الفرّاء أميرُ المؤمنين في النّحو(٢).

انتقل إلى بغداد فكان أكثرُ مُقامه فيها، فإذا كان آخرَ السَّنَة أتى الكوفةَ فأقام فيها أربعين يومًا يُفرِّق في أهله ما جمعه ويبرّهم، وكان شديدَ المعاش لا يأكل حتى يمسَّه الجوع، وجمع مالًا خلَّفَه لابنٍ له شاطرٍ صاحبِ سكاكين(٣).

ولعلم الفرّاء وفضله وكَّله المأمون بتلقين ابنيه النّحو، وحين أراد الفرّاء ذاتَ يوم أن ينهض إلى بعض حوائجه ابتدرا إلى نعله ليُقدِّماها له؛ فتنازعا أيّهما يُقدِّمها له؟ ثمّ اصطلحا على أن يُقدِّم كلٌّ واحد منهما واحدة، فقدّماها، فبلغ ذلك المأمون، فقال: ليس يَكبُر الرّجلُ – وإن كان كبيراً – عن ثلاث: عن تواضعه لسُلطانه، ولوالديه، ولمُعلِّمه، ثمّ قال: قد عوّضتُهما ممّا فَعَلا عشرين ألف دينار، ولك عشرة آلاف درهم على حُسن أدبك لهما(٤).

**ب–شيوخه:** أخذ الفرّاء العلمَ على عدد من الشيوخ الذين كان لهم أثر كبير في علمه كالكِسَائي وغيره، كما أخذ عن جماعةٍ من الأعراب كأبي

(١) نزهة الألبّاء ٨٤.

(٢) نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء ٨٣.

(٣) بُغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٤) نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء ٨٢.

الجرّاح وأبـي ثَـرْوَان وغيرِهمـا[١]، ومـن أشـهر الشـيوخ الـذين نهـل مـن علمهم:

(١) أبو محمد قيس بن الرّبيع الأَسَدي الكوفي، أحد أعلام الحديث على لينٍ في روايته، قَدِمَ بغداد وحدَّث بها[٢]، وكان يقال له: (الجوّال) لكثرة سماعه وعلمه، روى عنه الفرّاء، تُوفِّي سنة ثمان وستين ومائة[٣].

(٢) أبو عبد الله مِنْدَل بن علي العَنَزِي، من أهل الكوفة، قدم بغداد في أيام المهدي وحدَّث بها، ويقال: إنّ اسمه عمرو ولقبَه: مِنْدَل إلا أنه غَلَبَ عليه[٤]، ضعيف الحديث، روى عنه الفرّاء، تُوفِّي سنة سبع وستين ومائة، وقيل: ثمان وستين[٥].

(٣) أبو العباس المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر الضَّبّي الكوفي، يكنى أيضًا بأبي عبد الرحمن[٦]، كان علّامةً راويةً للآداب والأخبار وأيام العرب، موثَّقًا في روايته، روى عنه الفرّاء[٧]، تُوفِّي سنة ثمان وستين ومائة، ومن مؤلفاته: كتاب «الاختيارات»، و «الأمثال»، و«العروض»، و«معاني الشعر»، و«الألفاظ»[٨].

---

(١) المفصَّل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٢٢٢/١٧.

(٢) الوافي بالوَفَيَات ٢١٩/٢٤.

(٣) الطبقات الكبرى ٣٥٥/٦، وإنباه الرُّواة ١٥/٤.

(٤) تاريخ بغداد ٣٣١/١٥.

(٥) تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٩٩/٩.

(٦) الفهرست ٩٤.

(٧) تاريخ بغداد ١٥١/١٥.

(٨) الفهرست٩٤.

(٤) أبو الأحوص سَلّام بن سُلَيم الكوفي، مولى بني حنيفة، حافظ ثقة متقن صاحب سُنّة واتّباع، روى نحوًا من أربعة آلاف حديث، تُوفِّي سنة تسع وسبعين ومائة[١].

(٥) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضَّبّي، وقيل: اللَّيْثِي بالولاء، إمام نحاة البصرة في عصره، ومرجع الأدباء والنّحويين في المشكلات، كانت حلقتُه مجمعَ فصحاء الأعراب وأهل العلم والأدب، أخذ عنه أبو زكريا الفرّاء، من تصانيفه: «معاني القرآن الكبير»، و«معاني القرآن الصغير»، وكتاب «اللُّغَات»، وكتاب «النوادر» وغيرها، تُوفِّي سنة اثنتين وثمانين ومائة وله سنتان ومائة[٢].

(٦) أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرُّؤَاسي، سُمِّي الرُّؤَاسي لكبر رأسه، كما لُقِّب النَّيْلي لنزوله النَّيْل، وهو أوّل من وضع كتابًا في النّحو من الكوفيّين، قال أحمد بن يحيى ثعلب: كان الرُّؤَاسيّ أستاذَ علي بن حمزة الكِسَائي والفرّاء، صنّف تصانيف كثيرة منها «الفيصل»، وكتاب «معاني القرآن»، و«الوقف والابتداء» الكبير والصغير، وكتاب «التصغير»[٣]، تُوفِّي سنة سبع وثمانين ومائة[٤].

(٧) أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الكِسَائي، وقيل: بهمن بن فيروز، مولى بني أسد، أحد القُرّاء السبعة؛ كان إماماً في النّحو واللُّغَة والقراءات، روى عنه الفرّاء الحروف، تُوفِّي سنة تسع

(١) تاريخ الإسلام ٤/٧٧٠.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٦/٢٨٥٠.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٦/٢٤٨٧.

(٤) البُلْغة في تراجم أئمة النحو واللُّغَة ١٠.

وثمانين ومائة[١]، وقيل: سنة اثنتين أو ثلاث وثمانين ومائة[٢]، من مصنفاته :«معاني القرآن»، و«مختصر النّحو»، و كتاب «القراءات»، و«مقطوع القرآن وموصوله»، وغيرها[٣].

(٨) أبو بكر بن عيّاش بن سالم الأَسَدي الكوفي، اختُلِف في اسمه فقيل: محمد، وقيل: شعبة، وقيل: سالم، وقيل: مُطَرِّف، وقيل: رُؤبة، وقيل: عتيق، والصحيح أنّ اسمَه كنيتُه، وهو مولى واصل بن حيّان الأَسَدي، مقرئٌ ثقة عابد، تُوفِّي سنة ثلاث وتسعين ومائة، وقيل: أربع وتسعين[٤]، روى الفرّاء عنه الحروف[٥].

(٩) أبو محمد سفيانُ بن عُيَينة بن ميمون الهلاليّ مولاهم، وُلِدَ بالكوفة وسكن مكّة، وقَدِم بغداد، له قدر كبير في العلم حيث أدرك نيّفًا وثمانين نفسًا من التابعين، تُوفِّي سنة ثمان وتسعين ومائة[٦].

(١٠) أبو إسحاق خازم بن الحسين الحُميسي، بصريٌّ نزل الكوفة، مُنكَر الحديث على قِلّة روايته، كثيرُ الوهم فيما يرويه، لم يكن يعلم الحديثَ ولا صناعتَه، وليس ممن يُحتجّ به إذا وافق الثقات[٧]، روى عنه الفرّاء الفرّاء الحديث[٨].

---

(١) انظر: إنباه الرُّواة ٢/٢٥٦.

(٢) انظر: وَفَيَات الأعيان ٣/٢٩٥.

(٣) إنباه الرُّواة ٢/٢٧١.

(٤) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٣٣/١٢٩.

(٥) غاية النّهاية في طبقات القُرّاء ٢/٣٧١.

(٦) تاريخ بغداد ١٠/٢٤٤.

(٧) المجروحين من المُحدِّثين ٧/٣٥١.

(٨) البداية والنهاية ١٠/٢٨٤.

(١١) أبو علي محمد بن حفص بن نمير بن عبد العزيز بن زهم الزّهميّ الحَنَفِي العامريّ من بني الأسلع، من أهل اليمامة، راويةٌ أديب، بلغ سنًّا عالية[١]، روى عنه الفرّاء الحروف[٢].

**ج- تلاميذه:** تلقّى عن الفرّاء عدد كثير من أصحاب النّحو والقراءات ممن تذكرهم كتب التراجم، ومن أشهرهم:

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك النَّخَعي الكوفي، روى القراءة عن الفرّاء[٣].

(٢) أبو عبد الرحمن عبد الله بن أبي محمد العَدَوِي، المعروف بابن اليزيدي؛ كان عالمًا بالنّحو واللُّغَة؛ وأخذ عن الفرّاء وغيره، وصنّف كتابًا في غريب القرآن وكتابًا مختصرًا في النّحو، وكتاب «الوقف والابتداء»، وكتاب «إقامة اللسان على صواب المنطق»؛ قال أبو العباس ثعلبٌ: ما رأيتُ في أصحاب الفرّاء أعلمَ من عبد الله بن أبي محمد اليزيدي في القرآن خاصّة[٤]، تُوفِّي سنة سبع وثلاثين ومائتين[٥].

(٣) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النّحوي، قال أبو العباس ثعلب: كان الطوال حاذقًا بالعربية، تُوفِّي سنة ثلاث وأربعين ومائتين[٦].

---

(١) المحمّدون من الشعراء ٢٢٧.

(٢) غاية النّهاية في طبقات القُرّاء ٣٧١/٢.

(٣) غاية النّهاية في طبقات القُرّاء ١٨٣/٢.

(٤) نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء ١٣٢.

(٥) معجم المفسِّرين ٣٢٩/١.

(٦) الفهرست ٩٣، وبُغية الوعاة ٥٠/١، وطبقات النّحويّين واللُّغَويّين ١٣٧.

(٤) أبو جعفر محمد بن قادم، كان حسنَ النظر في العِلَل، صاحب الفرّاء ومعلم المعتز قبل الخلافة، فلمّا وليَ الخلافة بعث اليه فجاءه الرّسول – وهو في منزله شيخ كبير – فقال: رسولُ أمير المؤمنين، فقال: أليس أميرُ المؤمنين ببغداد (يعني: المستعين)، قال: لا، قد وليَ المعتزُّ، وكان حقد عليه عسفَ تأديبه له، فخَشِيَ من بادرته فقال لعياله: عليكم السّلام، وخرج؛ فلم يرجع إليهم، وذلك سنة إحدى وخمسين ومائتين، له من الكتب: كتاب «الكافي في النّحو»، وكتاب «غريب الحديث»، و«مختصر في النّحو»[١].

(٥) أبو محمد سَلَمَةُ بن عاصم المعروف بـ(صاحب الفرّاء)، وأحد العلماء الكوفيّين، ثقة راوية عالم بالنّحو، روى عن الفرّاء كتبَه كلَّها وكان لا يفارقه[٢]، قال محمد بن القاسم بن محمد الأنباري – عن روايته لكتاب «المعاني» –: كتاب سلَمة أجودُ الكتب؛ لأنّ سلمة كان عالمًا، وكان لا يحضر مجلسَ الفرّاء يوم الإملاء، وكان يأخذ المجالس مِمَّن يحضرُ ويتدبَّرها، فيجد فيها السَّهو، فيناظرُ عليها الفرّاء، فيرجع عنه، كما روى «حدود الفرّاء»[٣]، وله من الكتب: «غريب الحديث»، و«الحلول في النّحو»[٤]، تُوفِّي بعد السبعين ومائتين[٥].

(١) انظر: الفهرست ٩٢، طبقات النّحويّين واللُّغَويّين ١٣٧.
(٢) الفهرست ٩٣.
(٣) طبقات النّحويّين واللُّغويّين ١٣٧.
(٤) الفهرست ٩٣.
(٥) غاية النّهاية في طبقات القُرّاء ٣١١.

(٦) أبو عبد الله محمد بن الجهم بن هارون السِّمَّرِي الكاتب النّحوي، روى عن أبى زكريا يحيى بن زياد الفرّاء تصانيفَه، وكان ثقةً صدوقًا، وله أدب غزير وشعر جميل؛ منه قصيدةٌ يرثي بها يحيى بن زياد الفرّاء، تُوفِّي سنة سبع وسبعين ومائتين، وله تسع وثمانون سنة[١].

(٧) عمر بن بُكَير، كان راويةً نسّابًا إخباريًّا نحويًّا، عمل الفرّاءُ له كتابَ «معاني القرآن»، من مؤلفاته: كتابُ «الأيام في الغزوات»[٢].

**د- وفاته وآثاره :**

تُوفِّي ببغداد[٣]، وقيل: في طريق رجوعه من مكّة سنة سبع ومائتين[٤]، عن ثلاث وستين سنة[٥].

وخلَّف عددًا من الآثار التي أملى أكثرها حفظًا، فلم يأخذ بيده نسخة إلّا في كتابين:

هما كتاب «ملازم»، و«يافع ويَفَعَة»[٦]، ومن مصنّفاته: «اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف»، «آلةُ الكُتّاب»، «البهاء» (وقيل: «البهي»)، «الجمع والتثنية في القرآن»، «الحدود»، «الفاخر»، «فعل وأفعل»، كتاب «الواو»، «لغات القرآن»، «المذكّر والمؤنّث»، «مشكل اللُّغَة»، «المصادر في القرآن»، «معاني القرآن»، «المقصور

(١) إنباه الرُّواة ٨٨/٣.
(٢) معجم الأدباء ٢٠٦٤/٥.
(٣) البداية والنهاية ٢٨٥/١٠.
(٤) غاية النّهاية في طبقات القُرّاء ٣٧١/٢.
(٥) تاريخ العلماء النّحويّين ١٨٧.
(٦) إنباه الرُّواة ٢٠/٤.

والممدود»، «النوادر»، «الوقف والابتداء»[١]، «غريب الحديث»، «الكافي في النّحو»[٢]، «الأيام والليالي والشهور»[٣]، «حروف المعجم»[٤]، «التحويل»[٥]، كتاب «النُّدْبة»[٦]، و«التصريف»[٧].

**٢،١ آثاره**

سوف أتحدث عن كتبه المفقودة، ومن أشار إليها؛ لأن كتبه المطبوعة معلومة معروفة، أما كتبته المفقودة فهي:

**اختلاف أهل البصرة والكوفة والشام في المصاحف:** ذكر هذا الكتابَ ياقوت الحموي والزِّرِكْلي[٨]، ولم أقف على من وصف هذا الكتاب أو نقل منه، ويظهر من عنوانه أنه يتناول القراءات القرآنية، وفي كتاب «المعاني» نجد إشارةً إلى هذا الاختلاف بقوله: "ذلك أنهم لا يكادون يستمرّون في الكتاب على جهةٍ واحدة، ألَا ترى أنهم كتبوا ﴿فَمَا تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ﴾ بغير ياء، ﴿وَمَا تُغۡنِي ٱلۡأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ﴾ بالياء، وهو من سوء هِجَاء الأوّلين"[٩]، وفي

(١) انظر: معجم الأدباء ٢٨١٥/٦.
(٢) انظر: الفهرست ٩٣، وطبقات المفسِّرين ٢٦٨/٢.
(٣) انظر: الأعلام ١٤٦/٨.
(٤) انظر: العُمدة في محاسن الشِّعر وآدابه ١٥٣/١.
(٥) انظر: تاريخ بغداد ٢٢٤/١٦.
(٦) انظر: مجالس العلماء ٨٠، والفَرّاء وأثَرُه في المدرسة الكوفيّة ٨٠/١.
(٧) انظر: خزانة الأدب ٤٣٥/٤.
(٨) انظر: معجم الأدباء ٢٨١٥/٦، والأعلام ١٤٦/٨.
(٩) معاني القرآن ٤٣٩/١.

موضع آخر" وفي بعض مصاحف أهل الكوفة وعُتُقِ المصاحف ﴿ذَا الْقُرْبَىٰ﴾ مكتوبة بالألف"[١] إلى غير ذلك من المواضع[٢].

**آلة الكُتّاب:** نَسَبَ هذا الكتابَ للفرّاء كثير من أصحاب التراجم كابن النَّدِيم وياقوت الحموي والقِفْطِي وابن خَلِّكَان والسُّيُوطي والدّاوودي والزِّرِكْلي[٣]، ولم أقف على من وصف هذا الكتاب من أصحاب التراجم أو نقل منه، ويظهر من عنوان الكتاب أنه يتضمّن معلومات لغوية يستعين بها الكُتَّاب[٤].

**البهاء (وقيل البهيّ):** ذكر هذا الكتابَ باسم «البهي» ابنُ النَّدِيم وياقوت الحموي والقِفْطي وابن خَلِّكان والذهبي والزِّرِكلي[٥]، وورد عند الداوودي باسم «البَهِي فيما تلحن فيه العامّة»[٦]، وعند السُّيُوطي «البهاء فيما تلحن فيه العامّة»[٧]، وجعله الزِّرِكْلي كتابين: «البهي» و «ما تلحن فيه فيه العامّة»، والحقيقة أنه كتاب واحد وهو «البهي»، ومن زاد في اسمه «ما تلحن فيه العامة» فهو محتوى الكتاب وما يتضمّنه كما هو واضح من

---

(١) معاني القرآن ١٦٧/١.

(٢) انظر: معاني القرآن ٣٥٧/١، ٢٩٩/٢، ٣١٩/٣، ١١٤، ٦١، ٧.

(٣) انظر: الفهرست ٩٢، ومعجم الأدباء ٢٨١٥/٦، وإنباه الرُّواة ٢٢/٤، ووَفَيَات الأعيان ١٨١/٦، وبُغية الوعاة ٣٣٣/٢، وطبقات المفسِّرين ٣٦٨/٢، والأعلام ١٤٦/٨.

(٤) انظر: الفرّاء وأثَرُه في المدرسة الكوفيّة ٦٩/١.

(٥) انظر: الفهرست ٩٢، ومعجم الأدباء ٢٨١٥/٦، وإنباه الرُّواة ٢٢/٤، ووَفَيَات الأعيان ١٨١/٦، وسير أعلام النبلاء ٢٩١/٨، والأعلام ١٤٦/٨.

(٦) انظر: طبقات المفسِّرين ٣٦٨/٢.

(٧) انظر: بُغية الوعاة ٣٣٣/٢.

النصوص المنقولة منه، وكذلك ما ثبت بالسند المروي عن أبي بكر الإشبيلي في كتابه «فهرسة ابن خير» حيث قال: «كتاب البهي» في النّحو للفرّاء ... رواه عن أبي بكر بن الأنباري بهذا السند: أبو محمد عُبيد الله بن محمد المَرْوَزِي الكاتب، حدثني بذلك الفقيه أبو بكر بن العربي رحمه الله قال: حدثنا أبو محمد جعفر بن أحمد السَّرّاج وأبو الحسين المبارك بن عبد الجبّار الصيرفي رحمهما الله قالا: حدثنا أبو القاسم علي بن المحسن التَّنُوْخي رحمه الله قال: حدثنا أبو محمد عُبيد الله بن محمد المَرْوَزِي الكاتب، عن أبي بكر بن الأنباري قال: قال لنا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، عن أبي محمد سَلَمة بن عاصم عن يحيى بن زياد الفرّاء: هذا كتابُ «البهي» وهو ما تلحن فيه العوامّ"(١).

وقد نقل منه الصَّغَاني في أكثر من موضع في كتابه «التكملة والذيل والصِّلَة»، وذكره باسم «البهي» فقال: "قال الفرّاء في كتابه «البهي»: وتقول لهذا الهاون الذي يُدَقّ به: الهاوون بواوين"(٢)، وكذلك أبو جعفر الفِهْري في «تحفة المُجِدّ الصريح»: "قال الفرّاء في كتابه «البهي»: رأيتُ نحويي أهل الحجاز يقولون للخِضَاب وأشباهِه: (يَنْمُو)، وللمال: (يَنْمِي)"(٣)، (يَنْمِي)"(٣)، كما نقل عنه أبو حيّان في «التّذكِرة» فقال: "وروينا عن الفرّاء في كتاب «البهي»، قال: وتقول: رجل عَزَب، ولا تقول: أعزب؛ فإنه

(١) فهرسة ابن خير الأشبيلي ٢٧٨.

(٢) التّكمِلة والذّيل والصِّلة ٣٢٨/٦. وانظر: ٥٨٧/٤، ٤٦٠/٥.

(٣) تحفة المجدّ الصريح في شرح كتاب الفصيح ١٦. وانظر: ٢١٠، ٢٧٢، ٢٩٣، ٤١١، ٤٣٠.

خطأ"[١]، ووصف ابنُ خَلِّكَان الكتابَ بأنه صغير الحجم وفيه أكثر الألفاظ التي استعملها ثعلب في كتاب «الفصيح»، وهو في حجمه غيرَ أنّ ثعلب غيّرَه ورتّبَه على صورة أخرى، وفي الكتاب ألفاظ قليلة ليست في «الفصيح»، وليس في الكتابين اختلاف إلّا في شيء قليل[٢]، وقد ألّفَ الكتاب لعبد الله بن طاهر[٣].

**التحويل:** لم تذكر كتب التراجم هذا الكتاب، وإنما ورد في قصيدة تلميذه محمد بن الجهم السِّمَّرِي وهو يمدحه بقوله:

**وصنَّفَ المقصورَ والممدودَ والتـ ـحويلَ في الخاطين أو شلْوِهِ[٤]**

ولم أقف على من وصف هذا الكتاب أو نقل منه.

**كتاب التصريف:** لم تذكر كتب التراجم هذا الكتاب، وإنما نقل منه البغدادي في الخزانة فقال: "قال الفرّاء في كتابه «التصريف»: زعم القاسم بن مَعْن أنه صواب قال: وكان ثقة بصيرًا"[٥].

**الجمع والتثنية في القرآن:** نسب هذا الكتاب للفرّاء كثير من أصحاب التراجم، منهم ابن النَّدِيم وياقوت الحموي والقِفْطِي وابن خَلِّكَان والسُّيُوطي والداوودي والزِّرِكْلي[٦]، ونقل منه الأزهري في «تهذيب اللُّغَة» فقال: "قال

(١) تذكرة النُّحاة ٤٥٦.

(٢) انظر: وَفَيَات الأعيان ١٨١/٦، وسير أعلام النبلاء ٢٩٢/٨.

(٣) انظر: الفهرست ٩٢، ومعجم الأدباء ٢٨١٥/٦.

(٤) انظر: تاريخ بغداد ٢٢٤/١٦.

(٥) خزانة الأدب ٤٣٥/٤.

(٦) انظر: الفهرست ٩٢، ومعجم الأدباء ٢٨١٥/٦، وإنباه الرُّواة ٢٢/٤، وَفَيَات الأعيان ١٨١/٦، وبُغية الوعاة ٣٣٣/٢، طبقات المفسِّرين ٣٦٨/٢، والأعلام ٣٦٨/٢.

الفرّاء في كتاب «الجمع والتثنية»: يُجمَع القِسِّيسُ: قسِّيسين كما قال الله جلّ وعزّ، ولو جمعتَه (قُسُوسًا) كان صوابًا؛ لأنهما في معنى واحد"[١].

**كتاب الحدود**: من أشهر كتب الفرّاء المفقودة، ذكره ابن النَّدِيم والخطيبُ البغدادي والأنباري وياقوت الحموي والقِفْطِي وابن خَلِّكان والسُّيُوطي والزِّرِكْلي وغيرهم[٢] .

اختلفت الروايات في سبب تأليفه، فأشار بعضهم إلى أنّ تأليفه له كان بأمرٍ من المأمون له أن يجمع أصول النّحو وما سَمِع من العرب، حيث أَفرَدَ له حُجرة في الدار، ووكّلَ به جواري وخدماً يقومون بما يحتاج إليه، وصيّر له الورّاقين – منهم: ثمانون قاضيًا –، وألزمه الأمناء والمنفقين، فكان يُملي والورّاقون يَكتبون، حتى صنَّفَه في سنين[٣].

وفي رواية أخرى: أنّ سبب إملائه أنّ جماعة من أصحاب الكِسَائي صاروا إليه، وسألوه أن يمليَ عليهم أبواب النّحو، ففعل ذلك، فلمّا كان المجلس الثالث قال بعضهم لبعض: إن دام هذا على هذا علّم النّحو الصبيان، والوجه أن نقعد عنه، فقعدوا، فغضب وقال: سألوني القعود، فلمّا قعدتُ تأخّروا، والله لأُمْلِيَنّ النّحو ما اجتمع اثنان[٤].

---

(١) تهذيب اللُّغَة ٢١٣/٨.

(٢) انظر: الفهرست ٩٢، وتاريخ بغداد ٢٢٤/١٦، ونزهة الألبّاء ٨١، معجم الأدباء ٢٨١٤/٦، وإنباه الرُّواة ٢٢/٤، وَفَيَات الأعيان ١٧٧/٦، وبُغية الوعاة ٣٣٣/٢، والأعلام ١٤٦/٨.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٢٢٤/١٦، ونزهة الألبّاء ٨١، معجم الأدباء ٢٨١٤/٦.

(٤) إنباه الرُّواة ١٢/٤.

أما في وصف الكتاب فذكر أصحاب التراجم أنه اشتمل على ستة وأربعين حدًّا في الإعراب وأسماء هذه الحدود،كما وردت من خط سلمة بن عاصم على هذا الترتيب:

حدّ الاعراب في أصول العربية، حدّ النصب المتولد من الفعل، حدّ المعرفة والنكرة، حدّ من وربّ، حدّ العدد، حدّ ملازمة دخل، حدّ العماد، حدّ الفعل الواقع، حدّ إنّ وأخواتها، حدّ كي وكيلا، حدّ حتى، حدّ الإغراء، حدّ الدعاء، حدّ النونين: الشديدة والخفيفة، حدّ الاستفهام، حدّ الجزاء، حدّ الجواب، حدّ الذي ومن وما، حدّ ربَّ وكم، حدّ القسم، حدّ الثنية والمثنى، حدّ النِّداء، حدّ النُّدْبة، حدّ الترخيم، حدّ أن المفتوحة، حدّ إذ وإذا وإذًا، حدّ ما لم يُسمَّ فاعلُه، حدّ لو، حدّ الحكاية، حدّ التصغير، حدّ النسبة، حدّ الهجاء، حدّ راجع الذِّكْر، حدّ الفعل الرباعي، حدّ الفعل الثلاثي، حدّ المعرب من مكانين، حدّ الإدغام، حدّ الهمز، حدّ الأبنية، حدّ الجمع، حدّ المقصور والممدود، حدّ المذكر والمؤنث، حدّ فعل وأفعل، حدّ النهي، حدّ الابتداء والقطع، حدّ ما يجرى وما لا يجرى[1].

واختَلَفَ النّقلُ من كتاب «الحدود» بين النّحويين؛ فبعضهم يشير لرأي منه كما في باب كان وأخواتها في «همع الهوامع» للسُّيُوطي حيث قال: "وألحق الفرّاء بها (أسحر) و(أفجر) و(أظهر)، ذكرها في كتاب «الحدود»"[2]، ومنهم من نقل بالنّصِّ كناظر الجيش بقوله: "قال الفرّاء في كتاب «الحدود»: يجوز أن يقوّم نفي زال على ظنّ وأخواتها، فيقال: لا

(١) إنباه الرُّواة ٢٢/٤.

(٢) همع الهوامع ٤١٥/١.

أظنك تزال تقول ذلك"[١]. إلى غير ذلك من النصوص التي سترد بإذن الله في هذه الرسالة.

**حروف المعجم:** لم يذكر هذا الكتاب أصحاب التراجم، وإنما نقل منه ابن رَشِيْق في باب القوافي فقال: "إلّا أنّ الفرّاء يحيى بن زياد قد نصّ في كتاب «حروف المعجم» أنّ القافية هي حرف الرَّوِي، واتّبَعَه على ذلك أكثرُ الكوفيّين"[٢].

**غريب الحديث:** ذكر هذا الكتاب ابن النَّدِيم والدّاوودي[٣]، ولم أقف على من وصف هذا الكتاب أو نقل منه، ويظهر من عنوانه أنّ البحث في التفسير اللُّغَوي[٤].

**الفاخر:** ذكر هذا الكتاب ابن النَّدِيم وياقوت الحموي والقِفْطِي وابن خَلِّكان[٥]، ولم أقف على من وصف هذا الكتاب أو نقل منه.

**فعل وأفعل:** ذكر هذا الكتاب ياقوت الحموي والسُّيُوطي والداوودي[٦]، وذكر محمد الطنطاوي أنه كتاب في الصرف[٧].

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠٧٥/٣.

(٢) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١٥٣/١. وانظر: أبو زكريا الفرّاء ومذهبُه في النحو واللُّغة ١٨٧.

(٣) انظر: الفهرست ٩٣، وطبقات المفسِّرين ٣٦٨/٢/٢.

(٤) انظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم ٤٣٥.

(٥) انظر: الفهرست ٩٢، ومعجم الأدباء ٢٨١٥/٦، وإنباه الرُّواة ٢٢/٤، ووَفَيَات الأعيان ١٨١/٦.

(٦) انظر: معجم الأدباء ٢٨١٥/٦، وبُغية الوعاة ٣٣٣/٢، وطبقات المفسِّرين ٣٦٨/٢.

(٧) الفرّاء وأثَرُه في المدرسة الكوفيّة ٧٧/١. وانظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النُّحاة ٤٦.

**الكافي في النّحو:** ذكر هذا الكتاب ابن النَّدِيم والداوودي[١]، ولم أقف على من وصف هذا الكتاب أو نقل منه، ويظهر من عنوانه أنه يتناول المسائل النّحوية.

**كتاب الواو:** نسب هذا الكتاب للفرّاء ياقوت الحموي والقِفْطي وابن خَلِّكان[٢]، وأشار القِفْطي إلى رؤيته للكتاب بحلب عند رجل يعرف بالضّياء ابن المغربى الوكيل في مجلس القضاة، وأنه طلبه بعد موته فلم يظفر به[٣]. به[٣].

**مُشكِل اللُّغَة:** نسب هذا الكتاب للفرّاء الخطيبُ البغدادي والقِفْطي وياقوت الحموي واليافعي والزِّرِكْلي[٤] وهما كتابان: كبير وصغير ، ونقل منه السَّرِيّ الرَّفّاء فقال: "قال الفرّاء في «المُشكِل»: الأصل في (أيْش) أيُّ شيء، فحذفوا ياء وهمزة شيء، وبنوهما كلمةً واحدة"[٥].

**المصادر في القرآن:** ذكر هذا الكتاب ابنُ النَّدِيم وياقوت الحموي وابن خَلِّكان والداوودي والقِفْطي والسُّيُوطي[٦]، ونقل أبو جعفر الفِهْري منه في أكثر من موضع في كتابه «تحفة المُجِدّ الصريح» فقال: "يقال: نَفِدَ

(١) انظر: الفهرست ٩٣، وطبقات المفسِّرين ٣٦٨/٢.
(٢) انظر: معجم الأدباء ٢٨١٥/٦، وإنباه الرُّواة ٢٣/٤، ووَفَيَات الأعيان ١٨١/٦.
(٣) إنباه الرُّواة ٢٣/٤.
(٤) انظر: تاريخ بغداد ٢٢٤/١٦، وإنباه الرُّواة ١٧/٤، ومعجم الأدباء ٢٨١٥/٦، ومرآة ومرآة الجنان ٣١/٢، والأعلام ١٤٦/٨.
(٥) المحب والمحبوب والمشموم والمشروب ١٠٠.
(٦) انظر: الفهرست ٩٢، ومعجم الأدباء ٢٨١٥/٦، ووَفَيَات الأعيان ١٨١/٦، وطبقات وطبقات المفسِّرين ٣٦٨/٢، وإنباه الرُّواة ٢٢/٤، وبُغية الوعاة ٣٣٣/٢.

الشَّيء يَنْفَدَ نفاداً، ونفوداً، ونفادةً، عن الفرّاء في «المصادر»"[١] إلى غير ذلك من المواضع[٢].

**كتاب ملازم وكتاب يافع ويَفَعَة:** ذكر أصحاب التراجم كالخطيب البغدادي وياقوت الحموي والقِفْطي وابن خَلِّكان والذهبي وابن حجر العسقلاني أنّ الفرّاء حمل نُسخًا من هذين الكتابين ولم يُملِهما حفظًا كما فعل في كتبه الأخرى، ومقدار الكتابين خمسون ورقة[٣].

**كتاب النُّدبة:** لم يذكر أصحاب التراجم هذا الكتاب، وإنما ذكره الزَّجّاجي في مجالسه فقال: "أقبَلَ يَسألُني [يعني: محمد بن عبد الله بن طاهر] عن كتاب «النُّدبة» للفرّاء، وأنا أُجيبه، فسألني عن خمس مسائلَ منه، فتوخّيتُ أن أتيتُ بلفظ الكِتَاب، فرفع يدَه عن الكتابين، وكان على فخذه اليمنى «شِعرُ الرّاعي»، وعلى فخذه اليسرى كتابُ «النُّدْبة»"[٤].

**النوادر:** ذكر هذا الكتاب ابن النَّدِيم وياقوت الحموي والقِفْطي وابن خَلِّكان والسُّيُوطي والداوودي[٥]، ونقل منه أبو حيّان التوحيدي في البصائر فقال: "قال الفرّاء في «النّوادر»: أنشدني أبو صَدَقةَ الدّبيري لفلان:[٦]

---

(١) تحفة المجدّ الصريح في شرح كتاب الفصيح ١٩٤.

(٢) انظر: المرجع السابق ١٥٤، ٢٠٧، ٢٦٥، ٤١٤، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٢.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٢٢٤/١٦، ومعجم الأدباء ٢٨١٥/٦، وإنباه الرُّواة ٢٠/٤، ، ووَفَيَات الأعيان ١٨١/٦، تاريخ الإسلام ١٤١/٥، وتهذيب التهذيب ٢١٣/١١.

(٤) مجالس العلماء ٨٠. وانظر: الفَرّاء وأثرُه في المدرسة الكوفيّة ٨٠/١.

(٥) انظر: الفهرست ٩٢، وإنباه الرُّواة ٢٢/٤، ومعجم الأدباء ٢٨١٥/٦، ووَفَيَات الأعيان ١٨١/٦، وبُغية الوعاة ٣٣٣/٢، وطبقات المفسِّرين ٣٦٨/٢.

(٦) من الكامل، لزيد بن تركي الزُّبَيْدي.
وهو في لسان العرب ١٣٠/١، والعُبَاب الزاخر ٣٥، وتاج العروس ٤٦٥/١.

**وَلَقَـدْ عَجِبْـت لكاعِـبٍ، مَودُونـةٍ أَطْرافُهـا بـالحَلْيِ والحِنّـاءِ**[1]

كما نقل منه الصاغاني في كثير من المواضع، منها قولُه – في باب (وطأ) –: "وأنشده الفرّاء في نوادره ..." [2] إلى غير ذلك من المواضع[3].

**<u>الوقف والابتداء:</u>** ذكر هذا الكتاب ياقوت الحموي والقِفْطي وابن خَلِّكان[4]، ولم أقف على من وصف هذا الكتاب أو نقل منه، ويظهر من عنوانه أنه في القراءات القرآنية.

٢. **مسائل في (حتى)**

نُقل عن كتاب «الحدود» للفرّاء نصٌّ مطوَّل فيه مسائلُ في (حتى) نقلها ابنُ العِلْج في كتابه «البسيط» فقال: "**قال الفرّاء في كتاب «الحدود» له – رحمه الله –: اعلم أنّ (حتى) لا تخلو إمّا أن تقع في الجملة لمعنًى بين الأسماء قبلها وبعدها، أو الأفعال، أو الفعل قبلها والاسم بعدها أو بالعكس** ... إلخ"[5].

وأنا أورد النّصَّ مجزَّأً ذاكرةً ما فيه من أحكام.

(١) البصائر والذخائر ٦٣/٨. وانظر: أبو زكريا الفَرّاء ومذهبُه في النحو واللُّغَة ٢٠١

(٢) العُبَاب الزاخر ٢٤٤/١.

(٣) انظر: العُبَاب الزاخر ٢١٥/١، ٢٤٤، ٣٢٦،٤٧٥، ٢/٢

(٤) انظر: معجم الأدباء ٢٨١٥/٦، وإنباه الرُّواة ٢٢/٤، وَفَيَات الأعيان ١٨١/٦.

(٥) البسيط في النّحو ٢٩٥/٢.

**٢، ١ أنواع الـجُمَل الداخلة عليها (حتى)**

**( أ ) "قال الفرّاء في كتاب «الحدود» لـه – رحمـه الله –:"اعلم أنّ (حتى) لا تخلو إمّا أن تقع في الجملة لمعنىً بين الأسماء قبلها وبعدها، أو الأفعال، أو الفعل قبلها والاسم بعدها أو بالعكس.**

**فأمّا الأوّل فهو أن يتَقَدّمَها اسمٌ مناسبٌ – أو ما في حُكمه – للاسم الذي بعدها، سواءٌ كان الأوّل على الفعل لفظًا أو معنىً أو لا، وذلك أن يكون الاسمُ الأوّل مشتملاً على الثّاني لفظاً، أو يشتمل عليهما شيء واحد مقصودٌ في الكلام.**

**ولا بُدّ أن يكون الاسمُ بعد (حتى) غيرَ نكرة، بل لا بُدّ وأن يكون مخصوصًا لِمَا نذكره"**[(١)].

نصَّ الفرّاء هنا أنّ (حتى) تدخل على الجملة لمعنى، وأنها لا تخلو من حالات:

١- أن تقع بين اسمين.

٢- أن تقع بين فعلين.

٣- أن تقع بين فعلٍ سابق واسمٍ لاحق.

٤- أن تقع بين اسمٍ سابق وفعلٍ لاحق.

وهذا التفصيل لم أقف على من تناوله بهذه الطريقة، فالنُّحاة يتناولون الكلام على (حتى) من حيث هي جارّةٌ أو عاطفةٌ أو ابتدائيّةٌ أو غير ذلك، إلّا أنّ الفرّاء هنا عرضها من خلال علاقتها بما قبلها وما بعدها.

ثم بدأ يفصِّل فذَكَرَ القسمَ الأوّل وهو أن يتَقَدَّمَها اسمٌ مناسب – أو ما في حُكمه – للاسم الذي بعدها، سواءٌ كان الأوّل على الفعل لفظًا أو معنى

(١) البسيط في النّحو ٢/٢٩٥.

أو لم يكن، وذلك أن يكون الاسمُ الأوّل مشتملًا على الثّاني لفظًا، أو يشتمل عليهما شيءٌ واحدٌ مقصودٌ في الكلام.

ثم انتهى إلى أنه يجب أن يكون الاسمُ بعد (حتى) غيرَ نكرة، ولا بُدّ أن يكون مخصوصًا لِمَا ذُكِرَ قبلها.

(ب) قال الفرّاء: "**والاسمان الواقعان هما إمّا أن يكونا معًا وقتيّين**[1] **أو لا معًا، أو الذي قبلها وقتيّ وما بعدها ليس كذلك أو بالعكس**"[2].

تناول الفرّاء الكلامَ عن الأوّل حيث تكون (حتى) واقعةً بين اسمين، فيَذكُر أنّ هذين الاسمين لا يخلوان من أحوال:

١- أن يكونا وقتيّين معًا.

٢- أن يكونا ليسا وقتيّين معًا.

٣- أن يكون ما قبلها وقتيًّا، وما بعدها ليس كذلك.

٤- أن يكون ما قبلها ليس وقتيًّا، وما بعدها وقتيّ.

**٢، ٢ مشابهة (حتى) لحرف الاستثناء (إلّا)**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**فإن لم يكونا وقتيَّين فيكون الأوّل مما يدخُلُه العَدَد، ويكون ما بعدها إمّا مما يدخل فيه؛ فيكون من جنسه أو لا، فإن كان فهو أقلُّ من الأوّل؛ لأنّ (حتى) هنا مشبهةٌ لحرف الاستثناء من حيث إنّ القليل بعدها، من ذلك قولُك: (هُزِم النّاسُ حتى أميرِهم)، و(قَدِمَ الحاجُّ حتى المُشَاةِ)، "ولو قلت: (ضَربتُ أخاكَ حتى**

(١) استخدم الفرّاءُ هذا المصطلح للدلالة على ظرف الزّمان؛ ففي معاني القرآن ١٣٨/١ قال: "الأسماء التي تصلح بعد (حتى) منفردةً إنما تأتي من المواقيت كقولك: (أَقِمْ حتى اللّيل)". وانظر: الخلاف النّحوي الكوفي ٨٢.

(٢) البسيط في النّحو ٢٩٥/٢.

**أبـاكَ)، و(لأضـرب أخويـك حتـى أبـاكَ) لـم يجـز، كمـا لا يجـوز فـي الاستثناء**"[١].

نصَّ الفرّاء على أنّ (حتى) إذا وقعت بين اسمين غيرِ وقتيّين ففي هذه الحالة يجب أن يكون الأوّل ممّا يدخله العَدَد، أما الثّاني فله احتمالان:

أولهما: أن يكون مما يدخل فيه العَدَد أيضًا، فيكون من جنسه.

الثّاني: أن لا يكون كذلك، فيكون أقلَّ من الأوّل، نحو: (هُزِمَ الناسُ حتى أميرِهم).

ويُعلِّل ذلك بأنّ (حتى) تُشبِه في ذلك أداةَ الاستثناء بمجيء القليل بعدها.

وذَكَرَ مجيءَ (حتى) بمعنى (إلا) سيبويه عندما فسَّر قولَهم: (والله لا أفعل إلّا أن تفعل) بقوله: (حتى تفعل)[٢]، وذكر أبو بكر ابن السَّرّاج أنّ (حتى) تُشبِه الاستثناء فقال: "لا يجوز أن يكون الاسمُ بعد (حتى) إلّا من جماعةٍ كالاستثناء ... وذلك قولُك: (ضربتُ القومَ حتى زيد)"[٣].

وقال أيضًا: "وتقول: (أتيتُكَ الأيام حتى يوم الخميس)، ولا يجوز: حتى يوم؛ وكذلك لو قلتَ: (صمتُ الأيام إلّا يومًا)، فإن وُقِّت ما بعد (إلّا) وما بعد (حتى) حسن، وكانت فيه فائدة"[٤].

وصرَّح ابن البَرْذَعي[١] أنها تكون بمعنى (إلّا أنْ) في حديث "كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطرة حتى يكون أبواه يُهوِّدَانِه أو يُنَصِّرانه"[٢] حيث قال:

(١) المرجع السابق ٢/٢٩٥.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٣٤٢.

(٣) الأصول في النّحو ١/٤٢٤.

(٤) المرجع السابق ١/٤٢٧.

"عندي أنه يجوز أن يكون (على الفِطْرة) حالًا من الضمير، و(يُولَد) في موضع خبر، و(حتى) بمعنى (إلّا أن) المنقطعة؛ كأنه قال (إلّا أنْ يكون أبواهُ) والمعنى: لكن أبواه يُهوِّدَانه أو يُنَصِّرانه"(٣)، وتبعه في ذلك ابن مالك مستدِلًّا بقول الشاعر:

**لـيس العطـاءُ مـن الفُضُـول حتـى تجـودَ ومـا لـديكَ قليـلُ**(٤)

قال: "إنك لو جعلتَ (إلّا أنْ) مكانَ (حتى) فقلتَ: (ليس العطاءُ من الفُضُول سماحةً إلّا أن تجودَ وما لديكَ قليل)، كان المعنى صحيحًا"(٥).

---

=

(١) أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي، المعروف بابن البَرْذَعِي، عالم أندلسي، كان رأسًا في العربيّة، عاكفًا على التعليم، وكان أبو علي الشَّلَوْبِين يُثني عليه ويعترف له، من مصنَّفاته: "المسائل النُّخَب"، و"الإفصاح في شرح كتاب الإيضاح"، و"النقض على الممتع لابن عُصْفُور"، و"فصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال"، توفي سنة ٦٤٦هـ. انظر: التّكمِلَة لكتاب الصِّلَة لابن الأبّار ١٥٠/٢، تاريخ الإسلام للذّهبي ٣٣١/٢٣، البُلغة في تراجم أئمّة النحو واللغة ٢٨٦.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ ابنُ زَنْجُويَه في كتاب الأموال ١٥٥/١ برقم ١٤٩.
والحديث أصلُه في صحيح البخاري ١٠٠/٢ برقم ١٣٨٥، وصحيح مسلم ٢٠٤٧/٤ برقم ٢٦٥٨.

(٣) همع الهوامع ٣٨١/٢.

(٤) من الكامل، للمُقَنّع الكِنْدي.
وهو في: شرح التسهيل ٢٤/٤، والجنى الداني ٥٥٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٥٠/٣، ومغني اللبيب ١٦٩، وهمع الهوامع ٣٨١/٢، وخزانة الأدب ٣٧٠/٣.

(٥) شرح التسهيل ٢٤/٤.

وفي موضع آخر قال: "المعتمد عليه فيما يَصِحّ عطفُه بـ(حتى) أن يَصِحَّ استثناؤه بـ(إلّا)، فيَصِحّ (أعجبتني الجاريةُ حتى حديثها)، كما يَصِحّ: (أعجبتني الجاريةُ إلّا حديثَها)"[١].

وفي المسألة قولٌ آخر لأبي حيّان حيث أنكر هذا المعنى، وذكر أنه لم يَعرِفْ أحدًا من المتقدِّمين ذكره[٢]، ورَدَّ ابن أمّ قاسم المُرَادي على من استدلّ بقول سيبويه بأنّ نصبَ ما بعدها ليس نصًّا على مجيئها بهذا المعنى، فقولُ سيبويه تفسيرُ معنى[٣]، وأجاب ابنُ هشام عن الحديث بأنّ "زمن الميلاد لا يَتَطاوَل فتكون (حتى) فيه للغاية، ولا كونه (يولَد) على الفِطرة عِلّتُه اليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل، ولك أن تُخَرِّجَه على أنّ فيه حذفًا؛ أي: يولد على الفطرة ويَستمِرّ على ذلك حتى يكون"[٤].

وأما البيت فلا حُجّة فيه؛ لإمكان جعلِها فيه بمعنى (إلى)[٥].

وأما ما استَدَلّ به الفرّاء من قولهم: (قِدَمَ الحاجُّ حتى المُشَاةِ)، فيُجيز البصريّون فيه العطف[٦].

والراجح عندي مجيءُ (حتى) بمعنى (إلّا) في بعض المواضع؛ لأنها تُدخل الثّاني فيما دخل فيه الأوّل من المعنى، ويكون ما بعدها جزءًا مما قبلها، فيكون قليلًا بعد كثير.

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٥٨.

(٢) انظر: البحر المحيط ٥٢٩.

(٣) انظر: الجنى الداني ٥٥٥.

(٤) مغني اللبيب ١٧٠.

(٥) انظر: الجنى الداني ٥٥٥.

(٦) انظر: الأصول في النّحو ١/٤٢٤، والمفصَّل في صنعة الإعراب ٤٠٤، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٥/١٥.

**٢، ٣ مجيء ما بعد (حتى) نكرة غير موصوفة**

نُقِلَ عن كتاب «الحدود» للفرّاء منعُه مجيء ما بعد (حتى) نكرةً، فقال: "... **ولذلكَ لم يجز في ما بعد (حتى) أن يكون نكرةً كما في الاستثناءِ، وكما لا تقول: (جاءني قومٌ إلّا رجلًا)، و(تَبعتُ ناسًا إلّا رجلًا)، ولا تقول: (قامَ القومُ حتى رجلٍ)؛ لإنّها لغايةٍ مخصوصةٍ لا رفعًا ولا جَرًّا.**

**فإن قلتَ: فقد قالت العرب: (اشتريْتُ الثيابَ إلّا ثوبًا)، فيجوز: (قامَ القومُ حتى رجلٌ).**

**قلنا: إنّما أفادت هنا لأنّ (إلّا) مُخْرِجَةٌ ما دخل في الأوّل، و(حتى) لا يريد بها بعضًا، مع أنّ الأوّل في (إلّا) قد عُلِمَ بحيث يخرج منه، ولا يحسن ذلك في (حتى)؛ لإنّها تُفيد إدخالَ مُناسبٍ بقوَّة أو ضعف أو قلَّة أو كثرة، فإن قصدت ذلك جَازَ أن تقول: (قد أنفقْتُ المائةَ حتى درهمٍ) بخفضه؛ إذا أردتَ إنّه لم ينفق، وإن أردتَ إنفاقَه خفضتَ ونصبتَ على ما يأتي.**

**وجاز لإنه واحدٌ ليس بجنس؛ إذ كان من مائةٍ معلومةٍ هو لها غاية.**

**ولو لم تُوَقّت المائةَ لم يجز، لو قلتَ: (أنفقْتُ درهمًا حتى درهمًا) لم يجز؛ كما لم يجز: (قامَ قومٌ إلّا رجلًا).**

**فإن وصفتَ جاز، تقول: (ضربْتُ القومَ حتى رجلًا صلبًا فيهم) ونحوه**" [(١)].

(١) البسيط في النّحو ٢/٢٩٦. وانظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٣/٩٦.

يرى الفرّاء أنه لا يجوز فيما بعد (حتى) أن يكون نكرَة غيرَ موصوفة، كما في الاستثناء، فكما لا تقول: (جاءني قومٌ إلّا رجلًا)، و(تبعتُ ناسًا إلّا رجلًا)، فلا يجوز أن تقول: (قام القوم حتى رجلٍ)؛ لأنها لغايةٍ مخصوصةٍ لا رفعًا ولا جرًّا.

ثم يذكر اعتراضًا على ذلك وهو أنّ العرب تقول: (اشتريت الثيابَ إلّا ثوبًا)، فيجوز: (قام القومُ حتى رجلٌ).

ويَرَدُّ عليه بأنّ (حتى) لا تفيد الإخراجَ ممّا قبلها كما في (إلّا).

واشترط الفرّاءُ لجواز الإتيان بنكرة بعد (حتى) أن تكون موصوفةً، مثل: (ضربْتُ القومَ حتى رجلاً صلباً فيهم).

واختار هذا الرأيَ أبو حيّان فاشترطَ أن يكون معطوفُها معرفةً، فمنع نحو: (قام القومُ حتى رجل)، إلّا إذا خصَّصتَ النكرة مثل: (ضربتُ القومَ حتى رجلاً جَلْدًا فيهم)[(١)].

**٢، ٤ مجيء حتى عاطفةً**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**الاسم الذي بعد (حتى) فيه وجهان:**

**أحدهما: أن تشركه مع الأوّل، وتكون عاطفةً كالواو، كأنّك قلتَ: (قَدِمَ الحاجُّ والمُشَاةُ)، و(مررْتُ بالأصدقاءِ حتى الغريبِ)**"[(٢)].

نصَّ الفرّاءُ على إفادة (حتى) للتشريك، حيث تكون عاطفةً كالواو وذلك مثل: (مررتُ بالأصدقاءِ حتى الغريبِ).

(١) انظر: ارتشاف الضَّرَب ١٩٩٩/٤.

(٢) البسيط في النّحو ٢٩٧/٢.

وما ذهب إليه الفرّاء من مجيئها عاطفةً هو قولُ البصريّين[١]، فقد روى سيبويه وأبو زيد العطفَ بها عن العرب[٢]، قال سيبويه: "ومما يُختار فيه النّصب لنصب الأوّل، ويكون الحرفُ الذي بين الأوّل والآخر بمنزلة الواو والفاء وثُمّ قولُكَ: (لقيتُ القومَ كلَّهم حتى عبدَ الله لقيتُه)، و(ضربتُ القومَ حتى زيدًا ضربتُ أباه)، و(أتيتُ القومَ أجمعين حتى زيدًا مررتُ به)، و(مررتُ بالقوم حتى زيدًا مررتُ به)، فحتى تجرى مجرى الواو وثُمّ، وليست بمنزلة (أمّا)؛ لأنها إنما تكون على الكلام الذي قبلها"[٣].

وفي المسألة قولٌ آخر وهو إنكارُ مجيء (حتى) عاطفةً، وهو رأي الكوفيّين، ويحملون (جاء القومُ حتى أبوك) و(رأيتُهم حتى أباك) و(مررتُ بهم حتى أبيك) على أنّ (حتى) ابتدائية، وما بعدها على إضمار عامل[٤].

والراجح عندي مجيءُ (حتى) عاطفةً؛ لأنك إذا قلتَ: (ضربتُ القومَ حتى زيدًا) كان معناه: وقوعَ الضّرب على زيد، ومثلُه قولُك: (ضربتُ القومَ وزيدًا) فكان (زيدٌ) مضروبًا، فلّما اشتركا في المعنى دلَّ على مجيئها عاطفة[٥].

**٢، ٥ نيابة (حتى) عن (إلى)**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء أنّ (حتى) تَجُرّ لنيابتها عن (إلى) فقال: "**الاسم الذي بعد (حتى) فيه وجهان:** ...

(١) انظر: الجنى الداني ٥٤٦، وارتشاف الضَّرَب ١٩٩٨/٤.

(٢) انظر: الإيضاح العَضُدي ٢٢٧.

(٣) الكتاب ٩٦/١.

(٤) انظر: الجنى الداني ٥٤٦، وارتشاف الضَّرَب ١٩٩٨/٤، وأوضح المسالك ٣٢٨/٣، ومغني اللبيب ١٧٣.

(٥) انظر: علل النّحو ٣١٧.

**"والثّاني: أن تخفض بـ(حتى) على الغاية بمعنى (إلى)، ونيابتها عنها، كأنّك قلتَ: (هُزِمَ القومُ حتى انتهتِ الهزيمةُ إلى أميرِهم)، وصارت (حتى) هُنَا خافضةً بنيابتها عن (إلى)"[(١)] كما في واو القسم لنيابتها عن الباءِ وواوِ (رُبَّ) كقول الشاعر:**

**ومَنهلٍ فيهِ الغُرَابُ ميْتُ سَقَيتُ منهُ القومَ واستَقَيتُ[(٢)]**

**وكما خَفَضُوا بـ(مُذْ)؛ لإنّها بمعنى (مِن).**

**وربما أظهروا (إلى) في بعض المواضع، قالوا: (جاءَ الخبرُ حتى إلينا)، وجمعوا بينهما بتقدير إلغاءِ أحدهما"[(٣)]، وقد يجمعون بين الحرفين إذا اختلف اللفظان، فيقولون: (أتيتُكَ من غيرِ لا فُحْشٍ ولا ريبةٍ)، وقالوا: (جئتُكَ لكي تقومَ)، فجمعوا بين اللّام وكي، وأنشدني أبو ثروان:**

**أردتَ لكَيمَا لا تَرى لِيَ عثرةً ومَن ذا الذي يُعْطَى الكمالُ فيكمُلُ[(٤)]**

---

(١) الجنى الداني ٥٤٢/١، وهمع الهوامع ٤٢٦/٢.

(٢) من الرَّجَز، لأبي محمد عبد الله بن رِبْعيّ بن خالد الفَقْعَسِي.
وهو في: الصحاح ٢٠٦٧/٥، ولسان العرب ٢٧١/٩، والبسيط في النّحو ٢٩٧/٢، وتاج العروس ١٥٧/٣٤.

(٣) ارتشاف الضَّرَب ١٧٥٢/٤. "قال الفرّاء: تخفض لنيابتها عن (إلى) ... على تقدير إلغاء أحدِهما"، وختَمَهُ بقوله: انتهى".

(٤) من الطويل، لأبي ثروان العُكْلِي.
وهو في: توجيه اللُّمَع ٦١٥، ولسان العرب ٨/١١، وارتشاف الضَّرَب ١٦٤٨/٤، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٨٨/١١، وهمع الهوامع ٣٧١/٢، وتاج العروس ٤٢٧/٢٧.

**وقد جمعوا بين ثلاثة أحرف لمعنى، أنشدني الكِسائي:**

**أردتَ لكيمَا أن تطيرَ بقِرْبَتي فَتتركَها شَنًّا ببيداءَ بَلْقَعِ**[1]

**وأنشدني بيتًا فيه: (لا إنْ ما رَأَيْتُ)**[2] **فجَمَعَ بين ثلاثة أحرفٍ للجحد**"[3].

يرى الفرّاءُ أنّ (حتى) تَجُرّ الاسمَ بعدها لا بنفسها، وإنما بنيابتِها عن (إلى)، فكأنّك قلتَ: (هُزِمَ القومُ حتى انتهتِ الهزيمةُ إلى أميرِهم)، فأشبَهَتْ بذلك واوَ القسم في نيابتها عن الباء، و(مُذْ) لإنّها بمعنى (مِن) و(واوِ رُبَّ).

وسبب نيابتها عند الفرّاء أنها من عوامل الأفعال فتَجري مجرى (كي) و(أن)[4].

---

(١) من الطويل، ولم أقف على قائله.

وهو في: شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ٣٩٧/٣، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٢٣٠/٤، وشرح التسهيل ٢٢٤/١، والبسيط في النّحو ٢٩٨/٢، والجنى الداني ٢٦٥، وخزانة الأدب ١٦/١.

والشَّنّ: القِرْبة اليابسة المتخرِّقة. والبيداء: الصحراء التي يهلك سالكُها. والبَلْقَع: الخالية.

(٢) جزء شطر من الرَّجَز، وتتمّتُه: (من حيثُ لا إنْ ما رأيتُ مِثْلَكَا)، ولم أقف على قائله.

وهو في: ما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٠٣، والبسيط في النّحو ٢٩٨/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٤٢/١١.

(٣) البسيط في النّحو ٢٩٧/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٤١/١١ وقال في أول النّصّ: "قال الفرّاءُ في كتاب الحدود: حتى خافضة ...".

(٤) انظر: معاني القرآن ١٣٧/١، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٤٦٧/٤.

واختار هذا الرأيَ أبو البقاء العُكْبَري محتجًّا بأنَ "عملَها ليس بأصلٍ بل محمول على غيرها؛ لأنها لمّا دخَلَتْ على الجملة؛ تارةً بمعنى (إلى)، وأخرى بمعنى (الواو)، وثالثةً بمعنى (كي)؛ لم يكن لها اختصاص تعمل بسببه؛ لأنّ هذه المعاني تكون في الأسماء والأفعال.

وإنما عملت عمَلَ (إلى)؛ لأنّ إلى لانتهاء الغاية، و(حتى) تشاركها في ذلك فعَمِلَتْ عملَها في الموضع الذي يصحّ دُخُولُ (إلى) فيه"(١).

وإلغاء عملها بنفسها هو قولُ الكِسائي إلّا أنّ الفرّاءَ يخالفه في التقدير، حيث يرى الكِسائي أنّ الاسمَ مجرورٌ بعدها بـ(إلى) مُظهَرةً ومُضمَرةً(٢).

وعقَّبَ ابن يَعِيش على قول الفرّاء بأنه "قولٌ واهٍ فيه بُعْد؛ لأنه يؤدّي إلى إبطال معنى (حتى)، وذلك أنّ بابَ (حتى) في الأسماء أن يكون الاسم الذي بعدها من جملة ما قبلها وداخلًا في حُكمه ممّا يُستبعَد وجودُه في العادة، كقولنا: (قاتلتُ السباعَ حتى الأسود)، فقتالُهُ الأسد أبعدُ من قتاله لغيره، وكذلك: (اجترأَ عليَّ الناسُ حتى الصّبيان)؛ لأنّ اجتراء الصبيان أبعدُ في النفوس من اجتراء غيرهم، ولو جعلنا مكانَ (حتى) (إلى)؛ لَمَا أدّى هذا المعنى"(٣).

(١) انظر: اللُّبَاب في علل البناء والإعراب ٣٨٣/١.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه ٢٠٨/٣، والمفصَّل لابن يعيش ٤٦٧/٤، وشرح التسهيل ٢٤/٤.

(٣) شرح المفصَّل لابن يعيش ٤٦٧/٤.

وفي المسألة قولٌ آخر للبصريّين، فـ(حتى) عندهم جارّةٌ بنفسها[١] فعندما "تقول: (سِرتُ حتى أَدْخُلَها) كأنك قلتَ: (سِرتُ إلى أن أَدْخُلَها)، فالناصب للفعل هنا هو الجارّ للاسم إذا كان غاية"[٢]، فهي عندهم حرفٌ من حروف الجرّ بمنزلة اللّام[٣].

وحُجّتُهم في ذلك ظهورُ الخفض بعدها في نحو قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[القدر:٥] ، ولم تقم الدّلالةُ على تقدير عاملٍ، فكانت هي العاملة[٤].

وربما يُجمَع بين (حتى) و(إلى) في بعض المواضع، مثل: (جاءَ الخبرُ حتى إلينا)، وذلك بتقدير إلغاء أحدهما عند الفرّاء، أما عند البصريّين فـ(إلى) مؤكِّدةٌ زائدةٌ مشبهة اللّام في (يا ويحَ لزيد)، وجعل الكِسائي (حتى) في هذه الجملة ابتدائيّة[٥].

والراجح عندي أنّ (حتى) جارّةٌ بنفسها؛ إذ لا حاجةَ إلى تقدير عامل، ولا دليلَ عليه، وما ذُكِرَ من المعاني التي ذكرها الكوفيُّون فإنّ حروف الجَرّ تعمل في معاني بعضها أحيانًا، ومع ذلك فرّقوا بينها، فالعواملُ أحيانًا تُحمَل على معاني بعضها، ولا يمنع ذلك من كونها عاملةً بنفسها.

(١) انظر: الجنى الداني ٥٤٢.
(٢) الكتاب ١٧/٣.
(٣) انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ٤٦٧/٤.
(٤) انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ٤٦٧/٤.
(٥) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٩٩١/٦.

**٢، ٦ دخول (حتى) على المضمر**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**تقول فيما تكون بعدها من المكنيّ إذا أَتْبَعْتَ: (قامَ القومُ حتى أنت)، و(ضربتُ القومَ حتى إيّاكَ)، ولا يجوز: (حتَّاكَ) هنا في النّصب، إلّا إذا أَتْبَعْتَ مخفوضًا، نحو: (مررتُ بالقومِ حتّاكَ)**"[(١)].

نصَّ الفرّاءُ على جواز دخول (حتى) على المضمر، نحو: (حتّاكَ) إذا جاءت (حتى) جارّةً فقط، نحو: (مررتُ بالقومِ حتّاك)، أما في العطف فلا يجوز أن يتصل الضميرُ بل يكون منفصلًا، فلا يجوز أن تقول: (حتاك) وإنما تقول: (ضربتُ القومَ حتى إيّاك)، وإذا كان مرفوعًا قلتَ: (قام القومُ حتى أنت).

وممن قال بجواز دخول (حتى) الجارّة على المضمر المُبَرّدُ – فيما نُقِلَ عنه[(٢)]–، وهشام الضرير، وأبو البركات الأنباري[(٣)]، ونُسِبَ القولُ للكوفيّين[(٤)].

واستدلّوا بقول الشاعر:

**أَتَتْ حتّاكَ تَقصِدُ كلَّ فجٍّ تُرَجِّي منكَ أنها لا تَخيبُ**[(٥)]

---

(١) البسيط في النّحو ٢٩٨/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٣٤/٢، إلى قوله: "في النصب"، ١٠١/١٣"النص كاملا" وبدأه بقوله: "قال الفرّاء في كتاب الحدود".

(٢) انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ٤٦٦/٤، وارتشاف الضَّرَب ١٧٥٥/٤.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٣٤/٢.

(٤) انظر: الجني الداني ٥٤٣/١، وهمع الهوامع ٤٢٤/٢.

(٥) من الوافر، ولم أقف على قائله.

وهو في: مغني اللبيب ١٦٦، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٣٤/١، وهمع =

وهذا البيت عند ابن هشام ضرورةٌ[١].

وقول الآخر:

**فـــلا واللهِ لا يُلفـــى أنـــاسٌ فتـىً حتّاكَ يـا ابـنَ أبـي زيـادِ**[٢]

وهذا البيت ضرورة عند البصريّين[٣]، وشاذ عند ابن عقيل[٤].

وقال أبو حيّان: "وانتهاء الغاية في (حتّاك) هنا لا أفهمه، ولا أدري ما عني بـ(حتّاك)! فلعلّ هذا البيت مصنوع!"[٥].

وفي المسألة قولٌ آخر وهو عدم جواز دخول (حتى) على الضمير وهو رأي سيبويه، وجمهور البصريّين[٦]، قال سيبويه: "يقول الرجل: (إنما أنا إليك) أي: إنما أنتَ غايتي، ولا تكون (حتى) ههنا، فهذا أمرُ (إلى) وأصلُه وإن اتّسَعَتْ، وهي أعمُّ في الكلام من (حتى)، تقول: (قمتُ إليه) فجعلتَهُ منتهاكَ من مكانك، ولا تقول: (حتّاه)"[٧].

---

=

الهوامع ٤٢٥/٢، وخزانة الأدب ٤٧٥/٩، وحاشية الصَّبّان ٣١٢/٢.

(١) انظر: مغني اللبيب ١٦٧.

(٢) من الوافر، ولم أقف على قائله.

وهو في: التذييل والتكميل ٣٣٥/٢ و ٢٤٧/١١، والجنى الداني ٥٤٤، وشرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ١١/٣، والمقاصد الشافية ٥٨٢/٣، وهمع الهوامع ٤٢٤/٢، وخزانة الأدب ٤٧٤/٩.

(٣) انظر: الجنى الداني ٥٤٣.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ١١/٣.

(٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٤٧/١١.

(٦) انظر الجني الداني ٥٤٣/١، وهمع الهوامع ٤٢٤/٢، وشرح التسهيل ١٦٨/٣.

(٧) الكتاب ٢٣١/٤.

واختار هذا الرأيَ أبو بكر ابن السَّرّاج[١]، وابن بابشاذ[٢]، والزَّمَخْشَري[٣]،وابن يَعِيش[٤]، وجعل ابنُ مالك ذلك مقصورًا على الشِّعر[٥]. الشِّعر[٥].

وحُجّتُهم "أنّه غير معروفٍ اتصالُ (حتى) بالكاف، وهو في القياس غير ممتنع"[٦]، "وأنّ مجرورَها لا يكون إلّا بعضًا مما قبلها أو كبعضٍ منه، فلا يمكن أن يعود ضميرُ البعض على الكلّ.

ورُدّ بأنه قد يكون ضميرًا حاضرًا فلا يعود على ما تَقدَّم، وقد يكون ضميرًا غائبًا عائدًا على ما تقدَّم غير الكلّ، كقولك: (زيدٌ ضربتُ القومَ حتّاه).

وقيل: مُنِعَ دخولُها على الضمير خشيةَ التباسها بالعاطفة.

ورُدّ بأنها لو دخَلَتْ عليه لقيل في العاطفة: (قاموا حتى أنت)، و(أكرمتُهم حتى إيّاك) بالفصل؛ لأنّ الضمير لا يتّصِل إلّا بعامله، وفي الخافضة (حتّاك) بالوصل، وحينئذٍ فلا التباس، ونظيرُه أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب: (رأيتُكَ أنت)، وفي البدل منه: (رأيتُك إيّاك) فلم يحصل لبس.

(١) انظر: الأصول في النّحو ٤٢٦/١ و٢١٨/٢.
(٢) انظر: شرح المقدِّمة المحسبة٢٤١/١.
(٣) انظر: المفصَّل في صنعة الإعراب ٣٨٠.
(٤) انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ٤٦٦/٤.
(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٧٩١/٢.
(٦) الأصول في النّحو ٢٣١/٤.

وقيل: لو دخَلَتْ عليه قُلِبَتْ ألفُها ياءً كما في (إلى)، وهي فرعٌ عن (إلى) فلا تحتمل ذلك"[١].

ورُدَّ "بأنّ فرعيّةَ (حتى) عن (إلى) إنما هي في المعنى والعمل، وذلك يوجب ألّا يحتمل ما يحتمله (إلى) فيهما لا في غيرهما"[٢].

والراجح عندي ما ذهب إليه الفرّاء؛ لأنه موافقٌ لكلام العرب حيث ورد عن العرب قولُهم (حتاك) في الشِّعر، وذكر أبو بكر ابن السَّرّاج أنه في القياس غيرُ ممتنع.

**٢، ٧ عمل (حتى) عند دخولها على الجملة**

ونُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**وأنت في هذا إذا أردتَ النَّسق فالثّاني داخلٌ فيما دَخَلَ فيه الأوّل، وإن كان على الثّاني فيحتمل أن يكون داخلًا، كقولك: (سبينا العدوَّ حتى الصبيان والنساء) أي: انتهاءً إليهم ودخلوا في ذلك، ويحتمل أن يكون خارجًا، فتقول: (ضربْتُ القومَ حتى عبد الله) أي: انتهاء الأمر إليه، ولم يَدخُل، ولا يجوز في هذا النَّسق، ولذلك احتملت الآيةُ في قوله تعالى** ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[المائدة:٦] ، **ومنه: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حتى رأسَها)، النّصب على أنه مأكولٌ كالرّفع، والجرُّ محتمَل**"[٣].

نص الفرّاء أنّ (حتى) عندما تدخل على الجملة لها عملان:

(١) مغني اللبيب ١٦٧، وهمع الهوامع ٤٢٥/٢.

(٢) همع الهوامع ٤٢٥/٢.

(٣) البسيط في النّحو ٢٩٨/٢، والتذييل والتكميل ١٠١/١٣.

الأوّل: أن تَعطِفَ عَطفَ نسق، ويكون ما بعدها داخلًا في حكم ما قبلها، فإذا قلتَ: (سَبَينا العدوَّ حتى الصّبيان والنساء)، فـ (الصبيان والنساء) وقعوا في السَّبْي.

الثّاني: أن تَجُرّ، وفي هذه الحالة يجوز أن يكون ما بعدها داخلًا في حُكم ما قبلها، كما هو الحال في العطف، أو أن ينتهيَ الفعلُ عند ما بعدها فلا يدخل فيه، كأن تقول: (ضربتُ القومَ حتى عبد الله)، فيجوز أن يكون (عبد الله) قد ضُرِبَ مع القوم، أو لم يُضرَبْ معهم.

فإذا لم يكن داخلًا فيما قبلها فتكون جارّةً لا عاطفة.

و(حتى) إذا كانت عاطفةً دَخَلَتْ في حُكم ما قبلها اتِّفاقًا؛ لأنها بمنزلة الواو[(١)].

أما إذا كانت جارّةً فلها عند الفرّاء احتمالان:

أولهما: أن يكون ما بعدها داخلًا فيما قبلها.

والثّاني: أن يكون غيرَ داخل.

واختار هذا الرأيَ ثعلب؛ "فهي عنده للغاية، والغاية تدخل وتخرج، فيقال: (ضربتُ القومَ حتى زيدًا) فيكون زيدٌ مضروبًا، وغيرَ مضروب" [(٢)].

وكذلك ابن يَعِيش[(٣)]، وابن مالك وذكر أنّ سيبويه أشار إلى ذلك[(٤)].

(١) انظر: مغني اللبيب١٦٨ ، وتمهيد القواعد ٢٩٨٨/٦، والكليات ٣٩٥.

(٢) مجالس ثعلب ٢٢٦. وانظر: الجنى الداني ٥٤٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٥٣/٢.

(٣) انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ٤٦٥/٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٦٦/٣، ولم أتمكّن من الوقوف عليه في الكتاب.

وفي المسألة قولٌ آخر وهو أنّ مجرورَ (حتى) داخلٌ في حُكم ما قبلها إلّا بقرينة تُخرِجه نحو قولهم: (إنه لَيَصُومُ الأيامَ حتى يومِ الفِطْر)، وهذا مذهب المُبَرّد، وأبي بكر ابن السَّرّاج، والفارسي، وأكثر المتأخِّرين[1].

قال أبو حيّان: "قال أصحابُنا: إذا جرَّت (حتى) لا يكون ما بعدها إلّا داخلًا فيما قبلها، نحو: (ضربتُ القومَ حتى زيدٍ)، فتكون انتهاء الغاية به"[2].

والراجح عندي ما ذهب إليه الفرّاء ومن وافقَهُ، فهي تارةً تدخل وتارةً لا تدخل؛ لموافقته للسماع، ففي المثال:(أكلتُ السّمكةَ حتى رأسها)، فالغالب أنّ الرأسَ غيرُ مأكول فهو إذن غيرُ داخلٍ في الحكم.

**٢، ٨ الاعتراض بـ(حتى)**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**إن جَعَلتَ (حتى) معترضةً بعد الأسماء وقبل الفعل الذي عليه نَسَقْتَ فقلتَ: (القومُ حتى عبدُ الله قامُوا)، و(القومُ حتى عبدُ الله قيامٌ)، فلك العطف، والأحسن الجرُّ**"[3]؛ "**لأنه لمّا خالَفَ وضعَه فتقَدَّمَ على ما هو متأخِّر عنه ضَعُفَ النَّسقُ لتأخُّر الفعل عن المنسوق عليه لفظًا ومعنىً، فترجَّح الجرّ، وهذا كالاستثناء إذا تقدَّم في قولك: (ما لي إلّا أباك صديقٌ)، والأصل: (ما لي صديقٌ إلّا أبوكَ)، فلمّا تقدَّم كان النّصب لخروجه عن موضعه. وقال الشاعر:**

(١) انظر: المقتضب ٣٨/٢، والأصول في النّحو ٤٢٥/١، والجنى الداني ٥٤٥، وتمهيد القواعد ٢٩٨٨/٦، أتمكّن من الوقوف على رأي الفارسي المنسوب له في كتبه.

(٢) ارتشاف الضَّرَب ١٧٥٤/٤.

(٣) ارتشاف الضَّرَب ٢٠٠١/٤.

**كـأنّ النّـاسَ حـين تـمُرُّ حتـى عواتـقُ لـم تكـن تَـدَعُ الحِجَـالا**

**قيامـــاً يَنظُـــرونَ إلـــى بـــلالٍ رفـاقُ الحـــجِّ تَنتَظِـرُ الهِـلَالا**[1]

**فإن شئتَ نصبتَ عطفًا على النّاس وأدخلتَها تحت كأنّ، وإن شئتَ خفضتَ حين تقَدَّمَتْ عن موضعها، والأصل: (ينظرون إلى بلالٍ حتى عواتِق)، وإن شئتَ رفعتَ؛ لأنّه متأخِّر وإن كان متقدِّمًا، وكذلك يُفعَل فيما جرى مجراها من أخوات كان وظننتُ وأخواتها"**[2]**، "والأحسنُ هنا العطف، ولا يقال: ليس فيما بعده ضمير، إذ ينظرون للنّاس؛ لأنّ الحرف قد يكون تابعًا لِمَا قبله، ولا يعاد عليه ما رُفِعَ على ما نبيّنه، كما تقول: (لعلَّ عمْرًا لا زيدًا منطلِقٌ)، و(أنّ عمْرًا لا خالدًا ذاهِبٌ)"**[3].

احتوى هذا النّصُّ على مسألتين في اعتراض (حتى):

الأولى: أن تقع (حتى) بعد الفاعل وقبل الفعل المتأخِّر، بأن تتقدَّم (حتى) مع معطوفها على الفعل، مثل: (القومُ حتى عبدُ الله قاموا)، فيجوز في (حتى) والاسم الذي بعدها وجهان:

---

(١) من الوافر، لذي الرُّمّة في ديوانه ١٥٣٩/٣.

وهو في: الموشَّح في مآخذ العلماء على الشعراء ٢٣٦، واللامع العَزِيزي شرح ديوان المتنبي ٨٧٧، والبسيط في النّحو ٢٩٩/٢، وخزانة الأدب ٣٩٢/٩.

عواتق: جمع عاتق وهي البنتُ التي أدركَتْ في بيت أبويها ولم تتزوّج بعد.

والحِجَال: جمع حَجَلَة، وهو بيتها الذي تلازمه ولا تخرج منه.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠١/١٣ – وكتب في أوله: "قال الفراء في كتاب الحدود: ... إن جعلت حتى معترضةً...الخ" وختمه بقوله: "انتهى وفيه بعضُ تلخيص"–، وارتشاف الضَّرَب ٢٠٠١/٤.

(٣) البسيط في النّحو ٢٩٩/٢.

(١) أن تكون (حتى) عاطفةً ويُعرَبَ الاسمُ بعدها حسب الذي قبله.
(٢) أن تكون جارّةً للاسم بعدها لنيابتها عن (إلى).

والأحسن عند الفرّاء الجرُّ؛ لمخالفة الجملة الترتيبَ في تقديم ما حقُّه التأخير، فأصل الجملة: (قام القوم حتى عبد الله)، وهذا مُشابِه عنده للاستثناء عند تقديم الأداة على المستثنى منه في قولهم: (مالي إلّا أباك صديقٌ)، والأصل مالي صديقٌ إلّا أبوك.

واختار هذا الرّأيَ الرَّضِيُّ فقال: "قد يكون ذو الأجزاء الذي قبل (حتى) – جارّةً كانت أو عاطفة – من تمام جملةِ ما بعد (حتى)، نحو: (القومُ حتى زيدًا رأيتُ) عطفًا وجرًّا"[(١)].

ولكنه لم يُرجِّح أيًّا من الوجهين كما فعل الفرّاء.

أما أبو بكر ابن السَّرّاج فقد اختار الجرَّ فقط، ولم يذكر العطفَ في قولهم: (كلُّ القوم حتى أخيك فيها) تريد: (كلُّ القوم فيها حتى أخيك)، وكذلك: (كلُّ القومِ حتى أخيك ضربتُ)[(٢)].

المسألة الثّانية: أن تقع (حتى) بين الاسم وخبرِه سواءٌ كان من باب إنّ وأخواتها، أو كان وأخواتها، أو ظنّ وأخواتها، فيجوز في (حتى) والاسم الذي بعدها (= عواتق) ثلاثةُ أوجه:

- النّصبُ؛ عطفًا على (الناس).
- والجرُّ بـ(حتى) النائبة عن (إلى) الجارّة؛ لتقدُّمِها عن موضعها، فأصلُ الجملة: (ينظرون إلى بلالٍ حتى عواتق).
- والرّفعُ؛ على معنى التأخير.

(١) شرح الرَّضِي على الكافية ٤/٢٧٦.
(٢) انظر: الأصول في النّحو ١/٤٢٨.

والأحسنُ عنده العطفُ.

واختار الفرّاءُ العطفَ بها كما يُعطَف بـ(لا) على اسم (لعلّ) فتقول: (لعلّ عَمْرًا لا زيدًا منطلقٌ)، وفي اسم (إنّ) نحو: (إنّ عَمرًا لا خالدًا ذاهبٌ)[١].

**٢، ٩ اشتغال الفعل المشابه للأول والواقع بعد (حتى) بالاسم بعدها**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**إن وقَعَ فعلٌ بعد الاسم الذي بعدها فإمَّا أن يكون الأوّل أو غيره، فإن كان الأوّلَ فإمّا أن تَدخُلَ فيه الفاءُ أو لا، فإن لم تدخل كقولك: (ضربتُ القومَ حتى أباكَ ضربْتُ)، نصبتَ ما بعد حتّى بالفعل الأخير؛ لأنّه ليس بمشتغلٍ عنه بغيره، كما تقول: (ضربْتُ عبدَ اللهِ وأخاه ضرَبْتُ)، ولم يكن الخفضُ؛ لأنّ الثّاني يَطلُبُه نصبًا، وكذلك: (قام القومُ حتى زيدٌ قامَ)، تجعله على ما بعده.**

**فإن أدخلتَ الفاءَ فقلتَ: (ضَربتُ القومَ حتى عبدِ الله فَضَرَبتُ)، خفضتَ هنا، ولم تجعله على الثّاني؛ لأنّ حرفَ العطف قطعٌ، كما لا تقول: (ضَربتُ عبدَ اللهِ وأخاهُ وضَربتُ)، فتكون حينئذٍ على الخفض، كأنّك قلتَ: (ضَربتُ القومَ فانتهى الضربُ إلى عبدِ الله فضَرَبْتُ)، وقد يجوز النسقُ في هذا والأوّل**"[٢].

نصَّ الفرّاءُ أنّ الفعل الواقع بعد (حتى) إمّا أن يكون نفسَ الفعل الأوّل أو غيرَه، فإن كان نفسَ الأوّل جاز دخولُ الفاء على الفعل وعدم دخولها مع اختلاف إعراب الاسم بعد (حتى) تبعًا لذلك.

(١) انظر: ارتشاف الضَّرَب ١٩٩٦/٤، وهمع الهوامع ٢١٥/٣.

(٢) البسيط في النّحو ٣٠٠/٢، وانظر: ارتشاف الضَّرَب ٢٠٠١/٤.

إذن فالاسمُ الذي بعد (حتى) له حُكمان:

الأوّل: حُكمُه عند خلوّ الفعل من الفاء، نحو: (ضربتُ القومَ حتى أباك ضربتُ)، حيث يرى الفرّاءُ نصبَ الاسم بعد (حتى) لانشغال الفعل به، ويُجوِّز العطفَ ويَمنَع الجرَّ، فـ (أباك) هنا منصوبٌ، ومثله: (قام القومُ حتى زيدٌ قام)، برفع (زيد) على العطف.

وفي المسألة قولان آخران:

الأوّل: جواز الرّفع والجرّ وامتناع النّصب، وهذا اختيار ابن هشام حيث قال: "إذا قلتَ: (قام القومُ حتى زيد قامَ) جاز الرّفعُ والخفضُ دون النّصب، وكان لك في الرّفع أوجُهٌ:

أحدها: الابتداء.

والثّاني: العطف.

والثالث: إضمار الفعل.

والجملة التي بعدها خبرٌ على الأوّل، ومؤكِّدةٌ على الثّاني، كما أنها كذلك مع الخفض، وأما على الثالث فتكون الجملة مُفسِّرةً"(١).

واختار هذا الرّأيَ الصَّبّان بامتناع النّصب، وجوازِ الرّفع والجرّ(٢).

والقول الثّاني: الرّفع على الابتداء لا غير، وهو قولُ ناظر الجيش، وعلَّلَ ذلك بـ"أنها لو كانت جارّةً لانخفَضَ ما بعدها، ولو كانت عاطفةً لشَرّكَتْ بين الاسمِ الذي بعدها والاسمِ الذي قبلها في الإعراب، فتَعَيَّنَ أن تكون حرفَ ابتداء، لا يقال: هي جارّةٌ والجملةُ بعدها في موضع خفض لها؛ لأنّ الجُمَل لا يَدخُل عليها حروفُ الجرّ في فصيح الكلام، فلا يقال:

(١) مغني اللبيب ١٧٥.

(٢) انظر: حاشية الصَّبّان على شرح الأَشْمُوني ١٤٥/٣.

(عجبتُ مِن يقومُ زيدٌ)، ولا (عجبتُ من زيد قائم)؛ لأنه يؤدِّي إلى تعليق حروف الجرّ، وحروف الجرّ لا تُعلَّق في موضع"[١].

والراجح عندي قولُ الفرّاء وهو النّصب على أنه مفعول به للفعل بعده؛ إذ ليس الفعلُ بعده مشتغلٌ عنه بغيره، أو العطف، وعدم جواز الجرّ.

الحكم الثّاني: إذا أُدخِلَت الفاءُ في فعله، مثل: (ضربتُ القومَ حتى عبدِ الله فضربتُ)، فيجوز عند الفرّاء الجرُّ والعطفُ.

فأجاز الجرَّ؛ لأنّ الفاء قَطَعَتِ اشتغالَ الفعل بالاسم، فكأنك قلتَ: (ضربتُ القومَ فانتهى الضربُ إلى عبدِ الله فضربتُ)، ويُجوِّز العطفَ باعتبار كون (حتى) عاطفةً، والاختيارُ عنده الجرُّ.

ونقل ابن السَّرّاج هذا الرّأيَ دون مُعارضة أو مُوافقة بقوله: "وقومٌ يجيزون: (ضربتُ القومَ حتى زيدًا فضربتُ) إن أردتَ كلامين، وقالوا: يجوز فيه الخفضُ والنّصبُ، والاختيار عندهم الخفض"[٢].

**٢، ١٠ حكم الاسم والفعل المخالف للأوّل الواقعان بعد (حتى)**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**فإن كان غير الأوّل، فإن كان في معناه فلا بُدّ من الفاء، ولك النّسقُ والجرُّ، فتقول: (ضَربتُ القومَ حتى أخاكَ فأوجعتُ)، و(أعطيتُ القومَ حتى أخاكَ فأكثرْتُ)، وإنّما لزمت الفاءُ؛ لأنّك تعطف الإيجاعَ على فعلٍ هو النّاصبُ لأخيك، كأنّك قلت: (ضَربتُ القومَ حتى ضَربتُ أخاكَ فأوجعتُ)، ولا تنصب هنا بالفعل كما لا تنصبه به فيما دخلت فيه الفاءُ ممّا هو للأوّل.**

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد٦/٢٩٩٣.

(٢) الأصول في النّحو ١/٤٢٨.

**فإن كان غيره في المعنى فلا بُدّ من الفاء والجرّ على ما تقدَّم، تقول: (ضَربتُ القومَ حتى عبدِاللهِ فتركتُ)، خفضتَ؛ لأنّ المعنى: (ضَربتُ القومَ حتى انتهيْتُ إلى عبدِ الله فتركتُ)، وبَطَلَ النّسقُ لاختلاف الفعلين، إذ لا تقول: (ضربتُ القومَ حتى تركْتُ عبدَ اللهِ) كما صحَّ في الأولى، وكذلك: (ضَربتُ القومَ حتى عبدِ اللهِ لم أضربْ)"**[1].

نصَّ الفرّاءُ على أنّ الفعلَ الواقعَ بعد (حتى) إذا اختَلَفَ عن الأوّل فإمّا أن يكون موافقًا له في المعنى أو مخالفًا له، ولكلّ واحدٍ منهما حُكمٌ خاصّ به.

ويمكن تقسيمُ المسألة إلى جزأين:

أوّلهما: إذا اختلف الفعلان مع اتّفاقهما في المعنى، نحو: (ضَربتُ القومَ حتى أخاك فأوجعتُ)، يرى الفرّاءُ لزومَ الفاءِ في الفعل الثّاني؛ لأنّ الفعلَ معطوفٌ على الأوّل العاملِ في الاسم الذي بعد (حتى)، فقولك: (فأوجعتُ)، الإيجاعُ معطوفٌ على الفعل النّاصب لأخيك وهو (ضربتُ)، فترتيبُ الجملة يكون: (ضَربتُ القومَ حتى ضَربتُ أخاكَ فأوجعتُ)، ويكون الاسم الواقع بعد (حتى) معطوفًا باعتبار كون (حتى) عاطفة، ومجرورًا بـ(حتى) النائبة عن (إلى)؛ ولا يَعمَل فيه الفعلُ الواقعُ بعد (حتى).

واختار أبو بكر ابن السَّرّاج وأبو حيّان جوازَ الأمرين مع ترجيح أبي بكر النّصبَ إذا قَدَّرَ المتكلِّمُ الإيجاعَ لزيد[2]، وترجيحِ أبي حيّان النّصبَ إذا قَدَّرَ المتكلِّمُ الإيجاعَ للقوم[3].

---

(١) البسيط في النّحو ٣٠٠/٢. وانظر أيضًا: التذييل والتكميل ١٠٢/١٣.

(٢) انظر: الأصول في النّحو ٤٢٧/١.

(٣) انظر: ارتشاف الضَّرَب ٢٠٠١/٤.

وفي لزوم الفاء قولٌ آخر للبصريّين وهو جواز حذف الفاء، ويكون الفعلُ الثّاني توكيدًا لا عطفًا[١].

والراجح عندي لزومُ الفاء؛ لأنّ الفعلَ الثّاني معطوفٌ على الأوّل، ولكون (الضَّرب) سببًا في الإيجاع فأَعْطَتِ الفاءُ بدخولها هذا المعنى.

الثّاني: إذا اختلف الفعلان لفظًا ومعنًى، مثل: (ضربتُ القومَ حتى عبدِ الله فتركتُ)، يرى الفرّاء لزومَ الفاء للفعل الثّاني ووجوبَ جرِّ الاسمِ الذي بعد (حتى)، ويُبطِلُ العطفَ لاختلاف الفعلين.

واختار هذا الرّأيَ أبو بكر ابنُ السَّرّاج بقوله: "إن اختَلَفَ الفعلُ أُدخِلَ في الثّاني الفاءُ ولم تُسقَط، وخُفِضَ الأوّل، نحو قولِك: (ضربتُ القومَ حتى زيدٍ فتركتُ)، ولا يكون (ضربتُ القومَ حتى تركتُ زيدًا)"[٢].

وفي المسألة قولٌ آخر للبصريّين وهو منعُ الجرّ[٣]؛ لأنّ ما بعدها غيرُ شريك لِمَا قبلها في المعنى[٤].

ولم يتعرّضوا للفاء من حيث وجوبُ إلحاقِها أو جوازُه أو منعُه.

والراجح عندي قولُ الفرّاء؛ لأنّ اختلاف الفعلين يُضْعِفُ العطفَ، ودخولُ الفاء يُضْعِفُ رفعَه على الابتداء، فلا يبقى إلّا الجرُّ.

(١) انظر: ارتشاف الضَّرَب ٢٠٠١/٤

(٢) الأصول في النّحو ٤٢٨/١.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢٤٣/١١.

(٤) انظر: همع الهوامع ٤٢٦/٢.

**٢، ١١ حكم الاسم الواقع بعد (حتى) إذا تبعه ما يجري مجرى الفعل**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**ويجري مجرى ذكر الفعل الأوّل ما يفهم منه ذلك، كقولك: (ضَربتُ القومَ حتى أخاكَ أيضًا)، فـ(أيضًا) خَلَفٌ من (ضربتُ) بغير فاء، فتكون معه ما كان في الأوّل.**

**وكذلك: (أعطيتُ القومَ حتى عبدِ اللهِ زيادةً)، فـ(زيادةً) بمنزلة: فأكثرتُ**"[١].

في هذه المسألة يُجري الفرّاءُ قولَك: (ضربتُ القومَ حتى أخاكَ أيضًا) مجرى قولك: (ضربتُ القومَ حتى أخاكَ ضربتُ) بغير فاء، وكان رأيُه هو نصبَ ما بعد (حتى) لأنّ الفعلَ يَطلُبُه، وأجاز العطفَ أيضًا.

فيرى في قولك: (حتى أخاك أيضًا) نصبَ (أخاك) بالعامل المحذوف الذي دلّ عليه قولُك: (أيضًا)، وجوازُ العطف، وامتناعُ الجرّ.

وأجرى الفرّاءُ قولَك: (أعطيتُ القومَ حتى عبدِ الله فزيادة) بمنزلة قولك: (أعطيتُ القومَ حتى عبد الله فأكثرتُ)، وكان يرى فيها لزومَ الفاء، وجوازَ العطف والجرّ؛ لأنّ الفاء قَطَعَتِ اشتغالَ الفعل بالاسم.

فيكون في قولك: (حتى عبدِ الله فزيادة) جوازُ العطفِ والجرِّ لـ(عبد الله)، ولزومُ (الفاء) لـ(زيادة).

وأخذ بهذا الرّأي أبو بكر ابن السَّرّاج[٢].

وفي مسألة: (حتى أخاكَ أيضًا) قولان آخران:

الأوّل: وجوبُ العطف؛ لأنّ (أيضًا) تدُلّ على أنك أردتَ تكرارَ الفعل، وهذا المعنى إنما يُعطيه العطفُ من حيث كان حرفُ العطف نائبًا

(١) البسيط في النّحو ٣٠١/٢.

(٢) انظر: الأصول في النّحو ٤٢٧/١.

من جهة المعنى مَنابَ العامل ومُغنيًا عن تكراره؛ فكأنك قلتَ: (ضربتُ القومَ حتى ضربتُ زيدًا أيضًا)، ولا يجوز النّصبُ على الفعل المضمَر أو الرّفعُ على الابتداء والخبرُ محذوف، ويمتنع الجرُّ، وهو رأي البصريّين وجماعةٍ من المتأخِّرين(١).

القول الثّاني: الرّفعُ على الابتداء والخبرُ محذوفٌ، وهو رأي بعض الكوفيّين.

ورُدَّ بأنه لم يُسمَع والقياسُ يأباه(٢).

والراجح عندي قولُ الفرّاء بجواز النّصب بالفعل المحذوف الذي دلّت عليه (أيضًا)، وأثبت البصريّون أنها دالّةٌ على تكرار الفعل، والعطف بـ(حتى)؛ لأنها مهيّأة للعمل في الاسم من حيث هو مفرد، فإذا رفعتَ على الابتداء بقول الكوفيّين قطعتَها عنه، فَلَزِمَ بذلك إعمالُ العامل المعنويّ وتركُ العاملِ اللّفظيِّ مهيّأً للعمل فيه؛ واللفظيُّ أقوى من المعنويّ(٣).

**٢، ١٢ حُكمُ الاسم الواقع بعد (حتى) إذا وَقَعَتْ بعده أفعالٌ الشَّكّ**

نُقِلَ عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**(ضَربتُ القومَ حتى أخاكَ فيما أظنُّ وأحسب وأرى) ونحوه، إنْ قدَّرتَها داخلةً على الأخ كان منسوقًا، كأنّك قلتَ: (ضَربتُ القومَ حتى ضَربتُ عبدَ الله فيما أظُنُّ)، فشَكَكْتَ فيما بعد (حتى)**.

(١) انظر: التذييل والتكميل ١٠٢/١٣، وارتشاف الضَّرَب ١٧٥٣/٤، وتمهيد القواعد ٢٩٩٤/٦ و٣٤٥٦/٧، وهمع الهوامع ٤٢٦/٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٤٣/١١، وارتشاف الضَّرَب ١٧٥٣/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٥/٢.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢٤٣/١١.

**وإن قدَّرْتَه راجعًا لِمَا قبل (حتى) جاز في الاسم ما جاز فيه قبل دخولها؛ لأنّ التقديرَ: (ضربْتُ القومَ فيما أظنُّ حتى عبدَ الله)"**[1].

نصَّ الفرّاء على أنّ الاسم الواقع بعد (حتى) إذا كان شريكًا لِمَا قبلها في الحُكم والفعلُ الواقعُ بعده من أفعال الشَّكّ (= ظنّ وأخواتها) نحو: (ضَربتُ القومَ حتى أخاكَ فيما أظنُّ) فالمختار عنده عطفُ الاسم الذي بعد (حتى).

وإن قدَّرتَ أفعالَ الشَّكّ قبل (حتى) بقولك: (ضربْتُ القومَ فيما أظنُّ حتى عبدَ الله) احتُمِلَ في الاسم بعدها أن يكون شريكًا لِمَا قبلها في الحُكم أو غيرَ مشارك له ويجوز فيه حُكمُ ما قبل دخول هذه الأفعال عليه وهو الجرُّ.

واختار أبو بكر ابن السَّرّاج هذا الرّأيَ بقوله: "إن جعلتَ (فيما أَظُنّ) من صلة الأوّل خفضتَ، كأنك قلتَ: (ضربتُ القومَ فيما أظنُّ حتى زيدٍ)"[2].

**٢، ١٣ حُكم الاسم الواقع بعد (حتى) إذا اقتَرَنَ الفعلُ بعده بحروف العطف غير الفاء.**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**لو أدخلتَ بدلَ الفاءِ (الواوَ) أو غيرَها كان العطف.**

**قال: ولا يجوز الخفضُ؛ لأنّ الفعلَ المعطوفَ بـ(الواو) منسوقٌ على الفعل العامل في الاسم، كقولك: (ضَربتُ القومَ حتى أخاكَ وأسبُّ)، كأنّك قلتَ: (حتى أضربُ أخاكَ وأسبُّ)**"[1].

---

(١) البسيط في النّحو ٣٠١/٢. وانظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠٣/١٣، وارتشاف الضَّرَب ٢٠٠١/٤ من قوله: "إن قدَّرتَها داخلةً ...".

(٢) الأصول في النّحو ٤٢٧/١.

يرى الفرّاءُ وجوبَ العطف وعدمَ جواز الجرّ في الاسم الواقع بعد (حتى) إذا عُطِفَ عليه فعلٌ مقرون بأحد حروف العطف غير (الفاء) نحو: (ضَربتُ القومَ حتى أخاكَ وأسبُّ)، وعلَّلَ لهذا الحكم بأنّ الفعلَ الداخلَ عليه أحدُ هذه الحروف معطوفٌ على الفعل الذي قبل (حتى) وهو العامل في الاسم، فيكون التقديرُ: (حتى أضربُ أخاكَ وأسبُّ).

واختار أبو بكر ابن السَّرّاج الحكمَ بحسب تقدير المتكلِّم، فعندما تقول: (ضربتُ القومَ حتى زيدًا وأوجعتُ) أو (ثمّ أوجعتُ)، إن قدَّرتَ الإيجاعَ لزيدٍ فالعطفُ هو الأحسن، وإذا قدَّرتَ الإيجاعَ للقوم فيجوزُ العطفُ والجرُّ[٢].

**٢، ١٤ حكم الاسم الواقع بعد (حتى) إذا اشتغل الفعل الذي بعده عنه**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**إن اشتَغَلَ الفعلُ بعد الاسم عمّا بعد (حتى)، نحو: (ضَربتُ القومَ حتى أخاكَ ضربتُه)، فتَنْصِب الأخَ بفعلٍ يدُلُّ عليه ما بعده؛ لأنّ (حتى) تَطْلُبُه في المعنى، ولا يبعد النّسق، ويجوز الخفض، وأكره الرّفع؛ لأنّ (حتى) متّصلةٌ بالفعل، وهي طالبةٌ لفعلٍ في معنى ما بعدها، وليست في العطف بمنزلة الواو بحيث يكون المعنى: (ضَربتُ القومَ وزيدٌ ضربتُه)؛ لأنّ (الواوَ) تَستأنِف بها، و(حتى) معلَّقةٌ بما قبلها لا تزول عنه، ولم تُشبِهِ الجزاءَ في قولك: (إن عبد اللهِ ضربتَه ضَرَبْتُكَ) في إنّه يجوز فيما بعد (إن) الرّفعُ والنّصبُ؛ لأنّ الجزاء ابتداء". وليست أيضًا بمنزلة (ما)؛ فإنها للاستئناف أيضًا.**

---

=

(١) البسيط في النّحو ٣٠٢/٢.

(٢) انظر: الأصول في النّحو ٤٢٧/١، وارتشاف الضَّرَب ٢٠٠١/٤.

**"وأجاز الكِسائيُّ الرّفعَ فيما بعدها، فيكون ما بعدها على الاستئناف حملًا على الواو.**

**فإنْ قَوِيَ الاستئنافُ بما بعدها جاز، وذلك إذا كان الفعلُ للمستقبل؛ لأنه يُستأنَف به، فكأنّك ألغيتَ حُكمَها لحُكمِ ما بعدها، كقولك: (ضَربتُ القومَ حتى عبدُ اللهِ أضربُه)، وأمّا قول الشاعر:**

**ألقى الصّحِيفةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والــزّادَ حتــى نَعلَــهُ ألقاهــا[1]**

**فالنّصبُ كلامُ العرب الذي سمعناه، والخفضُ جائزٌ، وأمّا الرّفعُ فلم يُسمَع من العرب لكونه غيرَ مستقبل، وجوَّزه الكِسائي".**

**"ومثلُه ما كان الفعلُ يَطلُبُ فاعلًا؛ فإنه كالمشتغل؛ نحو: (سبَّني النّاسُ حتى زيدٌ سبَّني)، ففيه ما تقدَّم.**

**لا يكون الرّفعُ إلّا إذا كان مستقبلًا، وإذا جررتَ الاسمَ في كلِّ هذا على الغاية أو عطفتَ، فالفعلُ يقع في موضع نصبٍ على الحال"[2].**

يرى الفرّاء أنّ الفعلَ الواقعَ بعد (حتى) إذا اشتغل عن الاسم الذي قبله مثل: (ضربتُ القومَ حتى أخاك ضربتُه) جاز في الاسم الذي بعد (حتى) وهو (أخاك) ثلاثة أوجه:

---

(١) من الكامل، للمتلمس الضَّبعيّ في ديوانه٣٢٧.

وهو في: الكتاب ٩٧/١، والأصول في النّحو ٤٢٥/١، واللُّمَع في العربية ٧٨، وشرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ٤٠٣/١، وشرح التسهيل ١٦٧/٣، وخزانة الأدب ٢١/٣ و٤٧٢/٩.

والصَّحِيفة: ما يكتب فيه قرطاسًا كان أم رِقًّا. والرَّحْل: المتاع.

(٢) البسيط في النّحو ٣٠٢/٢. وانظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠٣/١٣ – من قوله: "ضربت القوم حتى أخاك ضربته..." –، وارتشاف الضَّرَب ٢٠٠١/٤.

١ – النّصب على الاشتغال بفعلٍ مضمَرٍ يدُلُّ عليه ما بعده، وهو المختار عنده.

٢ – جواز الجرّ بـ(حتى) النائبةِ عن (إلى)، والفعلُ بعد الاسم مؤكِّد للأوّل.

٣ – جواز العطف بـ(حتى).

ويَكره الفرّاءُ الرّفعَ؛ لأنّ (حتى) تطلبه في المعنى وهي متّصِلةٌ بالفعل، وطالبةٌ لفعلٍ يَدُلّ عليه ما بعدها، ولأنّ (حتى) ليست بمنزلة الواو في العطف، فعندما تقول: (ضربتُ القومَ وزيد ضربته)؛ فالواو يصحّ الاستئناف بها، أما (حتى) فهي مُعلَّقة بما قبلها لا تزول عنه، ولا تُشبِهُ جزاءَ الشّرط أو (ما) فتستأنف.

ويجيز الفرّاءُ الاستئنافَ بـ(حتى) إذا قَوِيَتْ بما بعدها، وذلك إذا كان الفعلُ بعدها للمستقبل فإنه يستأنف بها، فكأنك ألغيتَ حُكمَها لحُكمِ ما بعدها، نحو: (ضَربتُ القومَ حتى عبدُ اللهِ أضربُه).

وزعم الفرّاء أنّ قول الشاعر:

**ألقى الصّحِيفةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والــزّادَ حتــى نَعلَــهُ ألقاهــا**[1]

المسموعُ فيه النّصبُ والعطفُ، مع جواز الجرّ، أما الرّفع فليس بمسموع؛ لأنه غير مستقبل.

---

(١) من الكامل، للمُتَلَمِّس الضُّبَعِيّ في ديوانه٣٢٧.

وهو في: الكتاب ٩٧/١، والأصول في النّحو ٤٢٥/١، واللُّمَع في العربية ٧٨، وشرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ٤٠٣/١، وشرح التسهيل ١٦٧/٣، وخزانة الأدب ٢١/٣ و ٤٧٢/٩.

والصَّحِيفة: ما يكتب فيه قرطاسًا كان أم رِقًّا. والرَّحْل: المتاع.

وفي المسألة ثلاثة أقوال:

الأوّل: جواز الرّفع مع النّصب والجر، وهو رأي الكِسائي؛ لأنّ (حتى) عنده بمنزلة الواو، فتكون للاستئناف.

واختار هذا الرّأيَ الأخفش والزِّيَادي وسيبويه والسِّيْرَافي وابن الوَرّاق وأبو بكر ابن السَّرّاج وابن جنّي وجماعةٌ من النحويّين[١].

القول الثّاني: جواز الجرّ بشرط اقتران الفعل بالفاء، فتقول: (ضربتُ القومَ حتى زيد فضربتُه)، وإذا حذفتَ فلا يجوز، وهو رأي الكوفيّين[٢].

القول الثالث: جواز الرّفع والنّصب بإضمارِ فعل، ولا يجوز الجرُّ والعطفُ، وهو قول بعض نُحاة الأندلس[٣].

وعِلّة الامتناع عندهم أنه لا يجوز الجرُّ والعطفُ حتى يكون الفعلُ الواقعُ بعد (حتى) عاملًا في ضمير الاسم الذي قبلها، نحو قولك: (ضربتُ القومَ حتى زيد ضربتَهم)[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٩٧/١، وشرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ٤٠٣/١، وعلل النّحو ٣١٨، والأصول في النّحو ٤٢٥/١، واللُّمَع في العربية ٧٨، واللُّبَاب في علل البناء والإعراب ٣٨٥/١، واللَّمْحة في شرح المُلْحة ٢٢٨/١، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٤٧١/٤، والجنى الداني ٣٥٣، وشرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ٤١٨/١، ومغني اللبيب ١٧٥.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢٤٤/١١، وارتشاف الضَّرَب ١٧٥٣/٤.

(٣) انظر: شرح جُمَل الزَّجّاجي لابن عُصْفُور ٥٤٢/١، وارتشاف الضَّرَب ١٧٥٣/٤، ومغني اللبيب ١٧٥.

(٤) انظر: شرح جُمَل الزَّجّاجي لابن عُصْفُور ٥٤٢/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٩٩٥/٦.

ويُرَدُّ بأنه "لا يُشتَرط أن يكون الضميرُ عائدًا على ما قبل (حتى)، بل يجوز أن يكون عائدًا على الاسم الذي بعد (حتى)؛ لأنك إذا قلتَ: (ضربتُ القومَ حتى زيدٍ) وجَرَرْتَ، كان (زيد) داخلًا في القوم، فإذا قلتَ: (ضربتُه) كان تأكيدًا عن طريق المعنى"(١).

وعلَّلَ ابنُ مالك منعَ مجيئها عاطفةً "بزوال شَبَهِ (حتى) الابتدائية بالعاطفة، إذ لا تقع العاطفة إلّا بين كلٍّ وبعضِه"(٢).

والراجحُ عندي قولُ الكِسائي وجمهورِ النحويّين لورود السماع به، وموافقتِه للقياس، وما ذكره الفرّاء من أنّ الرّفع غيرُ مسموع معترضٌ بأنّ غيرَه روى سماعَه بالرّفع، ومن سمع حُجّة على من لم يسمع.

**٢، ١٥ حكم الاسم الواقع بعد (حتى) إذا كان بعده اسم أو جملة اسمية أو شبه جملة.**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: " **ولك أن تُوقِعَ موقعَ الفعل اسمًا منصوبًا فتقول: (سبَّني الناسُ حتى عبد الله سابًّا)، وجملةً اسميّةً: (حتى عبد الله هو سابٌّ لي)، والأحسنُ دخولُ الفاء في الفعل والجملة الاسميّة.**

**وإذا وقع الاسمُ جاز الرّفعُ في الاسم بعدها نحو: (ضربتُ القومَ حتى زيدٌ مضروبٌ)، و(حتى زيدًا مضروبًا)، و(حتى زيدٍ مضروبًا)، قال:**

**لا تُشتكَى سقطةٌ منها وقد ... بِها المفاوزُ حتى ظهرُها حَدِبُ**(٣)

(١) شرح جُمَل الزَّجّاجي لابن عُصْفُور ٥٤٢/١.

(٢) شرح التسهيل ١٤٢/٢.

(٣) من البسيط، لذي الرُّمَّة في ديوانه ٤٤/١.

وهو في: العين ٣٦٨/٧، ومقاييس اللغة ٣٥٥/٤، والبسيط في النّحو ٣٠٥/٢، =

**وقال آخر – هو البَعِيْث –:**

**..... لَعِبْنَ به حتّى عِظامي عَوَارِيا**[1]

**والمعنى: لعبْنَ بعظامِي عواريا.**

**وإذا رفعتَ ما بعدها أو نصبتَ الاسمَ بعد الاسم دخَلَ في الكلام معنى (صار)، لكنَّها لم تَقْوَ في معناها حتى تَنْصِبَ الاسمَ، وقد غلط قومٌ فنصبوا الاسمَ بإضمار (صار).**

**وتقول: (ضربتُ القومَ حتى أخوك معهم أو فيهم) ونحوه، لك الرّفعُ على الاستئناف، والنّصبُ على النَّسق، وما بعده في موضع النّصب، والجرُّ كذلك"**[2].

يرى الفرّاء أنّ الاسمَ الذي بعد (حتى) إذا وقع بعده اسمٌ يَصلُح أن يكون خبرًا له، مثل: (ضربتُ القومَ حتى زيد مضروب)، أو جملةٌ اسميّةٌ مثل: (سبَّني النّاسُ حتى عبد الله هو سابٌّ لي)، أو جارٌّ ومجرورٌ أو ظرفٌ، نحو: (ضربتُ القومَ حتى أخوكَ معهم أو فيهم).

---

=

والبحر المحيط ٣٦٨/٧.

والسَّقْطة: العثرة. الرَّقْص: ضربٌ من مشي الإبل فيه سرعة وحركة.

الحَدَب: انحناءٌ في الظَّهْر.

(١) عجز بيت من الطويل، للبَعِيْث المُجَاشعي وليس في ديوانه.

وهو في: البسيط في النّحو ٣٠٥/٢.

(٢) البسيط في النّحو ٣٠٤/٢، وارتشاف الضَّرَب ٢٠٠٢/٤، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠٣/١٣، من أول النص حتى قوله: "بإضمارِ (صار)".

جاز في الاسم الذي بعد (حتى) ثلاثةُ أوجه:

(١) العطف وهو المسموع من كلام العرب.

(٢) الجرّ على الغاية.

(٣) الرّفع على أنه مبتدأ وما بعده خبره.

ويكون ما بعده في حال العطفِ والجرِّ حالًا له، أما إذا رفعتَ الاسمَ بعد (حتى) ونصبتَ ما بعده دَخَلَ في الكلام معنى (صار)، إلّا أنه لا يَقوى على نصب الاسم.

ثمّ صرَّح بغَلَطِ قومٍ نصبوا الاسمَ بإضمار (صار).

وفي المسألة قولٌ آخر، وهو أنه إذا وقع بعد الاسم الذي بعد (حتى) اسمٌ مفرد، نحو: (لقيتُ القومَ حتى زيدٌ مَلْقِيٌّ)، و(سَرّحتُ القومَ حتى زيدٌ مُسَرَّحٌ) لم يجز في الاسم بعدها إلّا الرّفع على الابتداء، وجَعْل الاسم الواقع بعده خبرًا له؛ لأنك لم تَذكُرْ فعلًا، وهو قول سيبويه[١]، ونسبه السُّيُوطي لكلّ النّحويّين[٢]، واختار هذا الرّأيَ أبو حيّان والسُّيُوطي[٣].

وإن كان ظرفًا أو مجرورًا فلا خلاف لِمَا ذكره الفرّاءُ من أوجه الإعراب وهي الرّفع والجر والعطف[٤].

والراجح عندي قولُ سيبويه وجمهور النحويّين؛ لأنه اسمٌ واحدٌ لا يستغني كما استغنى (ضربتُه) الذي هو فعلٌ وفاعلٌ فهو كلام تام[٥].

---

(١) انظر: الكتاب ٩٧/١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٤٢٦/٢

(٣) انظر: ارتشاف الضَّرَب ١٧٥٣/٤، وهمع الهوامع ٤٢٦/٢.

(٤) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٩٩٤/٦.

(٥) انظر: الأصول في النّحو ٤٢٩/١.

**٢، ١٦ مجيء ما بعد (حتى) من غير جنس الأوّل**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**أمّا إن كان ما بعد (حتى) من غير جنس الأوّل فلا بُدّ أن يكون لهما شامل مقصود، فتقول: (مَطَرَتِ السّحابةُ السّهلَ حتى الجبلَ) على معنى: والجبلَ**"

وقال في كتاب «الحدود» أيضًا: "**وممّا يَذهب بعضُه على كثيرٍ من أهل النّحو أن يقول القائل: (أَيصيدُ كلبُكَ الأرانبَ؟ فتقول: نعم، حتى الظِّباء) خفضًا ونصبًا؛ لأنّ الظباء – وإن كانت مخالفةً للأوّل – فإنّها من الصَّيد**"[(١)]، **فصار كأنه لم يَدخُلْ تحت الأوّل. وكذلك: (إنه ليقتُلُ الرَّجَّالةَ حتى الفُرسانَ)، فصارت غايةً على معنى: أنّها داخلٌة في صيدِه وقتلِه، كما دخل (عبدُ الله) في قولك: (ضربتُ القومَ حتى عبدَ الله)، إذا قصدتَ، ويجوز النَّسق كما جاز في ذلك.**

**فإذا لم تُرِدْ دخولَه في الأوّل – لفظًا ولا تقديرًا – لم يَجُز إلّا الخفض على الغاية غير الداخلة**"[(٢)].

يرى الفرّاءُ جوازَ مجيء الاسم بعد (حتى) من غير جنس الأوّل، نحو: (إنه لَيَصِيدُ الأرانبَ حتى الظِّباء)؛ لأنها غايةٌ داخلة في معنى الصَّيد، ويجوز في الاسم بعدها الجرُّ والعطفُ، أما إذا كان غيرَ داخل في الأوّل – لفظًا أو تقديرًا – فلا يجوز إلّا الجرّ.

وفي المسألة قولٌ آخر للبصريّين، فلا يجوز عندَهم العطفُ بـ(حتى) إلّا أن يكون الثّاني من جنس الأوّل، وما ذكره الفرّاءُ فخطأٌ عندهم[(٣)]؛ لأنّ

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٥٢/٢.

(٢) البسيط في النّحو ٣٠٥/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٩٦/١٣، "وبعده: انتهى"، وارتشاف الضَّرَب ٢٠٠٢/٤.

(٣) انظر: الصّاحبي في فقه اللغة ١٠٨، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٩٧/١٣، وارتشاف الضَّرَب في لسان العرب ١٩٩٩/٤.

المعطوف بـ (حتى) لا بُدّ أن يكون "من جنس ما قبلها تحقيقًا أو تأويلًا أو تشبيهًا، وإن كان كذلك ولكنه لم يكن غايةً له، أو كان غايةً ولم يكن يدُلُّ على زيادةٍ أو نقصٍ – حِسِّيَّينِ أو معنويَّينِ – امتنع العطفُ"(١).

والراجح عندي قولُ البصريّين؛ لأنّ مثل هذا لا يَصِحّ إلّا بسماعٍ عن العرب، أو بقياسٍ، ولم يُصرِّح الفرّاء أنّ هذا مسموع.

**٢، ١٧ وقوع (حتى) بين اسمين وقتيّين**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**أمَّا إن كان قبلها وبعدها الأسماءُ الوقتيّة؛ فإن كان الثّاني من جنس الأوّل جازَ فيه النَّسقُ والخفضُ على الوجهَينِ المتقدِّمَينِ في الدّخول والانتهاء به أو عنده، كقولك: (إنّ فُلانًا لَيَغْشَانا الدّهرَ حتى اللّيل) بخفض (اللّيل) ونصبِه، فإذا كان لا يأتي بـ(اللّيل) فالخفضُ ليس إلّا، وإن كان يأتي أتبَعْتَ، ولك الخفضُ، ونحوُه: (صُمتُ الأيامَ حتى يوم الجمعة).**

**وكذلك تقول للعابد الفقيه: (إنّ فُلانًا يصومُ الدّهرَ حتى يومِ الفِطرِ والتّشريقِ)، بالخفض، وللعابد الجاهل: (إنه لَيَصُومُ الدّهرَ حتى يومِ الفطرِ وأيامِ التشريق).**

**فإن كان غيرَ داخلٍ فيه نحو: (صمتُ النّهارَ حتى الليلِ) كان خفضًا على الغاية". قال: "وهو قبيح؛ لأنه لا يَدخُلُ في الصّوم"**(٢).

نصَّ الفرّاءُ على أنّ (حتى) إذا وقَعَتْ بين اسمين وقتيّين والثّاني من جنس الأوّل وداخلٌ فيه، نحو: (إنّ فُلانًا لَيَغْشَانا الدّهرَ حتى الليل) يجوز في الاسم الذي بعد (حتى) وجهان: العطفُ، والجرُّ.

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١٦٧/٢.

(٢) البسيط في النّحو ٣٠٧/٢.

وإذ لم يكن داخلًا فيما قبله مثل: (صُمتُ النّهارَ حتى اللّيلِ)، فـ(اللّيلُ) غيرُ داخلٍ في الصّيام فالجرُّ لا غير؛ لأنه يكون بمعنى (إلى) الجارّة.

فبذلك يلزم من كلام الفرّاء دخولُه تحت الأوّل – لفظًا أو تقديرًا – إذا قصَدَ مشاركتَه في الفعل(١).

واختار هذا الرّأيَ أبو بكر ابن السَّرّاج(٢)، والرُّمّاني(٣)، وابن يَعِيش(٤)، وابن عصفور(٥)، وأبو حيّان(٦)، وناظر الجيش(٧)، والمُرَادي(٨).

**٢، ١٨ تعدُّد الغايات بعد (حتى)**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**وقد تُجمَع غاياتٌ في الزّمن وغيره، فيكون قبلها وبعدها مواقيتُ وغيرُ مواقيت، فتقول: (إنّ فُلانًا ليَشْتَرِيَ الرّقيقَ الأيَّامَ كلَّها حتى الخسيس حتى اللّيل)، فجَعَلْتَ بعد (حتى) غايتَينِ، وقبلها اسمَينِ مختَلفَينِ، فلك أن تجعلَهما غايتَينِ فتَخفِضَ لعدم الدُّخُول، ولك أن تُتْبِعَ أحدَهما على شكله – قدّمتَ أو أخّرتَ – وتجعلَ الآخرَ غايةً.**

**والأحسنُ أن تجعل أحدَهما عطفًا، والآخرَ غايةً ليَخْتَلِفا في المعنى.**

---

(١) انظر: البسيط في النّحو ٣٠٧/٢.

(٢) انظر: الأصول في النّحو ٤٢٦/١.

(٣) انظر: معاني الحروف ٢٣٢.

(٤) انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ٤٦٦/٤.

(٥) انظر: شرح جُمَل الزَّجّاجي ٥٤١/١.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ٢٤٢/١١، وارتشاف الضَّرَب ١٧٥٢/٤ و٢٠٠١/٤.

(٧) انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٩٩٤/٦.

(٨) انظر: الجني الداني ٥٥٠.

**وهذا قد اختَلَطَ فيه ما هو من الجنس وما ليس من الجنس"**[١]؛ **"لأنّ (الخسيسَ) من الرَّقيق، وليس (اللّيلُ) من الأيَّام، ويجري كلٌّ على قياسه"**[٢].

نصَّ الفرّاء أنه قد يجتمع أكثرُ من غايةٍ بعد (حتى) سواءٌ دلّت على زمنٍ أو غيرِه، ويكون ما قبل (حتى) أسماء تدُلّ على مواقيتَ وغيرها، مثل: (إنّ فلانًا لَيَشْتَرِيَ الرقيقَ الأيَّامَ كلَّها حتى الخسيس حتى اللّيل)، فإذا لم يَدخُل ما بعد (حتى) بما قبلها فالجرُّ للاسمين بعدها، ويجوز أن تُدخِلَ أحدَهما دون الآخر فيما قبل (حتى) فيكون الأوّلُ عطفًا والآخرُ جرًّا، وهو الأحسن؛ لأنه اختلط فيه ما هو من جنسه وغيره، ففي المثال نجد أنّ (الخسيس) من الرَّقيق، و(اللّيل) ليس من الأيّام.

**٢، ١٩ مجيء ما قبل (حتى) اسمًا، وما بعدها ظرفًا**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**قد يكون الأوّلُ اسمًا والثّاني ظرفًا فيختلف، نحو: (ضربتُ القومَ حتى اللّيل)، فتكون خفضًا على الغاية ليس إلّا؛ لأّن (اللّيل) غاية، وخلافُ (القوم) لفظًا ومعنى، فلم يَصِحَّ فيه الدّخولُ تحت الأوّل لفظًا ومعنىً، وتقول: (فَطَّرتُ القومَ حتى يومِ الفطرِ) ونويتَ أنك أطعمتَهم يومَ الفطر لجاز النّصب؛ لصحّة المعنى**"[٣].

يرى الفرّاء أنّ (حتى) إذا خالَفَ الاسمُ الذي بعدها ما قبلها – لفظًا ومعنىً – ولم يَصِحّ دخولُه فيه بأن كان ما قبل (حتى) اسمًا وما بعدها

(١) البسيط في النّحو ٣٠٨/٢، وارتشاف الضَّرَب ٢٠٠٣/٤، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠٦/١٣.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠٦/١٣.

(٣) البسيط في النّحو ٣٠٨/٢.

ظرفًا، واستُعمِلَتْ غايةً ينتهي الأمرُ عندها، نحو: (قامَ القومُ حتى الليلِ)، فيلزم ما بعدها الجرُّ لزوال معنى العطف.

واختار هذا الرّأيَ ابنُ الأثير[١]، وأبو بكر ابن السَّرّاج[٢]، وابن يَعِيش[٣]، فالتأويل عندهم: (قام القومُ اليومَ حتى اللّيلِ).

أما إذا خالَفَ الاسمُ الذي بعد (حتى) ما قبلها لفظًا وصحَّ دخولُه من جهة المعنى، نحو: (فَطَّرتُ القومَ حتى يومَ الفطرِ) أي: نويتَ أنك أطعمتَهم يومَ الفطر فيجوز النّصب.

**٢، ٢٠ وقوع المصدر بعد (حتى)**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**ينوبُ عن الزّمان المصدرُ المقارِنُ للزّمان، تقول: (أَقِمْ عندَنا حتى طلوعِ الشّمسِ وقيامِ زيدٍ) تريد: الزّمانَ كالمساء والصّباح، فإنها مصادرُ لزَمَتِ الزّمان، أي: حتى إلى زمان هذا، وهي في كلِّها خفض، ومنه قولُه تعالى** ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ [القدر:٥]؛ **لأنّ الأوّل فيه معنى الفعل**"[٤].

نصَّ الفرّاء على موضعٍ من مواضع الجرّ بـ(حتى) لنيابتها عن (إلى)، وهو أن يقع بعدها مصدرٌ مقارن للزّمان نحو: (أقمْ عندَنا حتى طلوعِ الشّمسِ وقيامِ زيدٍ)، فـ(طلوع) مجرور بـ(حتى) النّائبةِ عن (إلى)، فكأنه قال: (إلى زمن طلوعِ الشمس)، واستَدَلَّ بقوله تعالى ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ [القدر:٥].

---

(١) انظر: البديع في علم العربية ٢٥٤/١.

(٢) انظر: الأصول في النّحو ٤٢٦/١.

(٣) انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ٤٦٦/٤.

(٤) البسيط في النّحو ٣٠٨/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠٦/١٣.

و(حتى) في هذا الموضع جارّةٌ للاسم عند جمهور النُّحَاة[١]، وتأتي لانتهاء الغاية الزّمانية[٢].

**٢، ٢١ نيابة المصدر المؤول عن الصريح بعد (حتى)**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**لا يَصِحّ أن يقعَ هنا بَدَلَ (المصدرِ) ما يُسبَك به، وهو (أنْ) و(ما)، فلا تقول: (أَقِمْ عندَنا حتى أنْ يقومَ زيدٌ)، و(حتى ما يقومُ زيدٌ).**

**فإن قلتَ: فإن جاز نفسُ المصدرِ فليَجُزْ ما يُسبَك به.**

**قيل: لا يلزم؛ ألَا ترى أنّك تقول: (آتيكَ يومَ يُفطِرُ الناسُ)، ولا تقول: (يومَ أنْ يُفْطِرَ الناسُ)، ولا: (ما يُفْطِرُ الناسُ).**

**ويجوز في أنّ المشددة: (أَقِمْ حتى أنّ الناسَ يُفطِرون)، وإنما كان لأنّ (أنَّ) لا تلزم الدّخول على الفعل في الخبر، ولا تدخل عليه، بخلاف (ما) و(أنْ)، وحتى هنا طالبةٌ للأسماء للغاية، فلم يكن فيها ما يَطلُب الفعل**"[٣].

نصَّ الفرّاءُ على أنّ (حتى) لا تَدخُل على المصدر المؤّول (= المُنسبِك)، فلا يصحّ عنده وقوعُ المصدر المؤوّل بَدَلًا من المصدر الصّريح، نحو: (أَقِمْ عندَنا حتى أن يقومَ زيدٌ)، ولا (حتى ما يقومُ زيدٌ)؛ لأنّ (حتى)

(١) انظر: الجُمَل في النّحو ٢٠٤، والمقتضب ٣٨/٢، ومنازل الحروف ٤٨، والإيضاح العَضُدي ٢٥٧ و٣١٥، وشرح المقدِّمة المحسبة ٢٣٨/١، وتوجيه اللُّمَع ٢٤٧، وشرح الكافية الشافية ٧٩٩/٢، والجنى الداني ٥٥٠، وأوضح المسالك ٤٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٨/٣.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ٥٥٤/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٥٦/١.

(٣) البسيط في النّحو ٣٠٩/٢، وارتشاف الضَّرَب ٢٠٠٣/٤، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠٦/١٣.

عنده هي النّاصبةُ للفعل المضارع لا (أن) المضمَرة، فهي من عوامل الأفعال[١]، فلذلك لم يجز أن تَجُرَّ المصدرَ المؤوّل.

والنّصبُ بها منسوبٌ للكوفيّين عامّة[٢].

وحُجّتُهم أنها تكون بمعنى (كي) نحو: (أَطِعِ اللهَ حتى يُدْخِلَكَ الجنّةَ)، أي: كي يُدْخِلَكَ الجنّة، وتكون بمعنى (إلى أن) نحو: (اذكُرِ اللهَ حتى تَطْلُعَ الشّمسُ)، أي: إلى أن تَطْلُعَ الشّمسُ، فإن كانت بمعنى (كي) الناصبة فقد قامت مقامَها فكانت ناصبة، وإن كانت بمعنى (إلى أن) فقد قامت مقام (أن) النّاصبة فكانت مثلَها[٣].

ورُدَّ بفساد ذلك؛ لأنه يجوز عندهم ظهورُ (أن) بعد (حتى)، ولو كانت بدَلًا عنها لَمَا جاز ظهورُها بعدها؛ لأنه لا يجوز أن يُجمَع بين البدل والمُبدَل، كما في واو القَسَم لَمّا كانت بدَلًا عن الباء لم يجز أن يُجمَعَ بينهما[٤].

وفي المسألة قولٌ آخر للبصريين؛ وهو أنّ (حتى) تَدخُلُ على المصدر المؤوَّل، والفعلُ المضارعُ منصوبٌ بعدها بـ(أن) مضمرة وجوبًا، ويجوز إظهارُها تأكيدًا، و(أن) وما دَخَلَتْ عليه مجرورٌ بـ(حتى)[٥].

---

(١) شرح المفصَّل لابن يعيش ٤٦٧/٤.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٨٩/٢، والجنى الداني ٥٥٤، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٢٣١/٤.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٨٩/٢.

(٤) انظر: الإنصاف ٤٩١/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١٦٦/٣، والجنى الداني ٥٤٣، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢٤١/١١.

وحُجّتُهم أنّ (حتى) حرفُ جرّ، وعوامل الأسماء لا تَعمَلُ في الأفعال، فإذا وُجِدَ الفعلُ بعدها منصوبًا كان بغيرها[١].

واستدلّوا بأنّ الفعل بعدها منصوبٌ بتقدير (أن) بقول الشاعر:

**داويتُ عينَ أبي الدَّهِيْقِ بمِطْلِهِ حتى المَصِيفِ ويَغْلُوَ القِعْدَانُ**[٢]

"فالمصيف: مجرورٌ بـ(حتى)، ويغلو: عطفٌ عليه، فلو كانت (حتى) هي الناصبةَ لوجب أن لا يجيءَ الفعلُ ههنا منصوبًا بعد مجيء الجرّ؛ لأنّ (حتى) لا تكون في موضعٍ واحدٍ جارّةً وناصبة، والمعطوفُ يجب أن يكون على إعرابِ المعطوف عليه"[٣].

"ووجب تقديرُ (أن) دون غيرها؛ لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يَدخُلُ عليه حرفُ الجرّ وهي أُمُّ الحروفِ الناصبة للفعل، فلهذا كان تقديرُها أولى من غيرها"[٤].

والراجح عندي قولُ البصريّين، ويؤيِّدُه السّماعُ والقياسُ.

---

(١) انظر: المقتضب ٣٨/٢، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٢٣٠/٤.

(٢) من الكامل، ولم أقف على قائله.

وهو في: توجيه اللُّمَع ٢٤٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٠/٢، وشرح ديوان المتنبي ٣١٢/١.

أبو الدّهِيْق: كنية رجل. المَطْل: التسويف في قضاء الحاجة. المَصِيف: زمان الصَّيف.

القِعْدان: جمع قُعُود، وهو ما اتّخذَه الراعي للركوب وحملِ الزّاد. ويغلو: أي يرتفع في سيره. انظر: شرح الشواهد الشِّعرية ٢٦٩/٣.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٠/٢.

(٤) المرجع السابق ٤٩٠/٢.

**٢، ٢٢ مجيء ما بعد (حتى) من الظروف نكرة غير محدودة**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قوله: "**لا يجوز أن يكونَ ما بعد (حتى) نَكِرةً، لو قلتَ: (أَقِمْ عندَنا حتى شهرٍ أو يومٍ) لم يجز، إلّا أن تُريدَ مقدارَ ذلك، كأنّك قلت: (أَقِمْ عندَنا إلى تمامِ اثنتي عشرة ساعة)، ومنه قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف:٣٥]، فكأنه يريد: الإيابَ، أو الموتَ، أو زمنًا يحصرها.**

**وتقول: (أَقِمْ عندَنا حتى قليلٍ نقضي حاجتَك)، فصار القليلُ جائزًا؛ لأنه كالمحدود.**

**وأجاز الكِسائي: (أَقِمْ عندنا حتى شهرٍ وحتى عصرٍ) فخَفَضَ، وهو غيرُ جائز إلّا بالألف واللّام.**

**ولو قال: (ائْتِنا كلَّ وقتٍ حتى ظهرًا) جاز لأجل الأوّل؛ لأنهما وقتانِ؛ كما كان في غير الوقتَينِ أيضًا.**

**ولو قلتَ: (كُنْ عِندَنا حتى غُدْوةً يا هذا وحتى سَحَر) جاز؛ لأنه معلوم الوقت، ولو قلتَ: (حتى غَداةً) لم يجز؛ لأنها لاحدَّ لأوَّلِها.**

**ولو قال قائل: (أَقِمْ عندَنا حتى عَشيَّة) جاز على قُبح، وذلك إذا جَعَلَ (العشيّةَ ما بين الظُّهر إلى اللّيل)، ولو لم يُرِدْ ذلك كان مُحَالاً**"[(١)].

يرى الفرّاء عدمَ جواز وقوع ما بعد (حتى) من الظُّرُوف نكرةً غيرَ محدودة، نحو: (أقم عندنا حتى يوم)؛ لأنّ الاسم بعد (حتى) لا بُدّ أن يكون لغايةٍ مخصوصة.

(١) البسيط في النّحو ٣٠٩/٢، وارتشاف الضَّرَب ٢٠٠٣/٤، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠٧/١٣.

أما إذا كانت النَّكِرةُ محدودةً جاز وقوعُها بعد (حتى)، نحو: (أَقِمْ عندَنا حتى قليلٍ نقضي حاجتَك) فقد حدّدتَهُ بقضائك حاجتَه، ومنه قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف:٣٥] كأنه أراد: الموتَ، أو الإيابَ أو زمانًا يحصر.

وإذا كانت (حتى) بين وقتين غيرِ محدودَين، نُصِبَ ما بعد (حتى)، ويكون الجرُّ قبيحًا، نحو: (ائْتِنا كلَّ وقتٍ حتى ظهرًا).

واختار هذا الرأي أبو بكر ابن السَّرّاج[١]، وابن مالك [٢]، وابن عقيل[٣]، وناظر الجيش[٤]، والشاطبي[٥]، والسُّيُوطي [٦]، وعِلّةُ المنع عندَهم أنّ ذِكْرَها نكرةً غيرُ محقِّق لفائدة.

وفي المسألة قولٌ آخرُ للكسائي ذكره الفرّاء في هذا النَّصّ، وهو جوازُ مجيئه نَكِرةً، نحو: (أَقِمْ عندنا حتى شهرٍ وحتى عصرٍ) بالجرّ، وعقَّب الفرّاء على ذلك بأنه غيرُ جائز إلّا بدخول الألف واللّام.

والراجح عندي رأيُ الفرّاء؛ لأنه الموافق للسّماع، فـ(حتى) تَدْخُلُ في الجملة لغايةٍ حِسِّيّة أو معنويّة، وتكون محقِّقةً لفائدةٍ جديدة، وهذا يتحقَّق في دخولها على المعرفة لا النَّكِرة[٧].

(١) انظر: الأصول في النّحو ٤٢٧/١.
(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٥٨/٣.
(٣) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد٤٥٣/٢.
(٤) انظر: تمهيد القواعد ٣٤٤٧/٧.
(٥) انظر: المقاصد الشافية٩٨/٥.
(٦) انظر: همع الهوامع في شرح الجوامع ٢١٣/٣.
(٧) انظر: النّحو الوافي٥٨٢/٣.

**٢، ٢٣ وقوع (حتى) في موضع (إلى) إذا دلّتْ على تمام الغاية**

نُقِل عن كتاب «الحدود» للفرّاء قولُه: "**وتقول: (لا آتيكَ حتى عشرٍ) فتَضَعُ (حتى) مكان (إلى)، ولو قلتَ (آتيكَ) لم يجز؛ لأنّ المعنى في ذلك: (إلى تمام هذه)، لا أنك تريد: (حتى تمضي عشرٌ) فيكون مُحالًا.**

**ولو أردتَ: (آتيكَ فأواظبُ حتى عشرٍ) جازت (حتى)؛ لطول الفعل ولنقص الخبر، كقولك: (ارعَ الشاءَ حتى شهرٍ)**"[(١)].

يرى الفرّاء أنّ (حتى) يَصِحّ أن توضع موضعَ (إلى) ويُجَرَّ بها الاسمُ نيابةً عنها إذا دلّت على انتهاء الغاية، نحو: (لا آتيك حتى عشرٍ) أي: إلى تمام هذه العشر.

فلذلك لم يجز قولُك: (آتيك حتى عشرٍ) إلّا إذا قصدتَ الاستمرارَ في المجيء.

واختار هذا الرّأيَ أبو بكر ابن السَّرّاج بقوله: "وتقول: (لا آتيكَ إلى عشرٍ من الشّهر)، و(حتى عشرٍ من الشّهر)؛ لأنك تترك الإتيانَ من أول العشر إلى آخر هذه، فتقع هنا (حتى) و(إلى)، ولا تقول: (آتيكَ حتى عشرٍ) إلّا أن تريدَ: (آتيكَ وأواظبُ على إتيانِك إلى عشر)"[(٢)].

**وبعد** هذه النُّقُول الكثيرة عن (حتى) وعَرْضِ الفرّاء لها وذِكْرِ تأثيرها في الجملة يظهر عمقُ مقولة الفرّاء فيها: "أموتُ، وفي نفسي شيءٌ من (حتى)؛ لأنها تخفض وترفع وتنصب"، فقد تناولَها بالتفصيل في كتابه «معاني القرآن» لمّا عرض لقراءة نافع حيث أطال الحديث عن (حتى)

(١) البسيط في النّحو ٣١٠/٢، وارتشاف الضَّرَب ٢٠٠٣/٤، وقال بعدها: "انتهت هذه المسائل، وهي من كلام الفراء"، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠٦/١٣.

(٢) الأصول في النّحو ٤٢٨/١.

فشغلت ستَّ صفحاتٍ من الكتاب[١]، فظهر أنّ هذا التطويلَ كان أثرًا من آثار ما يعتلج في نفس الفرّاء من (حتى)[٢]، ومن خلال هذه النصوص المنقولة اتّضَحَ أنّ الفرّاء قد أفرَدَ لها بابًا خاصًّا في كتابه «الحدود» سمّاه (حدّ حتى)، وقد كانت تلك النُّقُول جزءًا من هذا الباب ظهر من خلالها ما يأتي:

(١)أنّ عملَ (حتى) في الجملة تارةً يكون أصلًا وهو في وقوعها ناصبةً ورافعةً، أو يكون عملُها بالنِّيابة عن غيرها وهذا يكون في الجرّ؛ لأنّ (حتى) عند الفرّاء من عوامل الأفعال.

(٢) تغيُّر دلالة (حتى) وتنوُّعُها بحسب الجُمَل الواردة فيها، فتُشَابِهُ تارةً معنى حرف الاستثناء (إلّا) في مجيء القليل بعدها وكونِه نكرةً موصوفة، وقد تكون عاطفةً بمعنى (الواو) وتُفيد التّشريك، أو تكون جارّةً نيابةً عن حرف الجرّ (إلى).

(٣)التوسُّع في دخولها على الجُمَل، فنجد بعدها الأسماءَ بما فيها الضمائر، وكذلك الأفعال، وحتى الحروف.

(٤) أنّ (حتى) لها تأثيرٌ متعدِّد متنوِّع فيما بعدها، فالأحرُفُ عملُها واضح جلي، فبعضُها ينصب، وبعضُها يجزم، وبعضُها عاطف، وبعضُها استئنافي، وأما (حتى) فهي تَعمَلُ الرّفعَ والنّصبَ والجرّ[٣].

(٥) أنّ معنى الحرف له علاقةٌ فيما بعده، فعندما تكون (حتى) عاطفةً يكونُ ما بعدها داخلًا في حُكم ما قبلها، وإن كانت جارّةً ينتهي الفعلُ عندها فلا يَدخُلُ ما بعدها بالذي قبله.

---

(١) انظر: معاني القرآن ١٣٢/١.

(٢) انظر: دراسات لأسلوب القرآن ٨/٨.

(٣) انظر: تأمُّلات قرآنيّة ٨/٥.

### ٣. الخاتمة

**الحمد لله وحده، وبعد: فإنه بعد إتمام جمع نصوص الفراء النحوية والتصريفية المنقولة عن كتبه المفقودة فيما وقفت عليه من مصادر، ودراستها دراسة تحليلية ومنهجية، أوجز أهم ما ورد فيها وهي:**

(١) أخذ الفراء العلم على يد عدد من الشيوخ، كأبي جعفر الرؤاسي والكسائي من الكوفيين، كما أخذ عن بعض شيوخ البصرة كيونس بن حبيب، وهذا جعله على اتصال بالنحو البصري، حتى وجدناه في بعض المسائل يوافق البصريين ويخالف الكوفيين، مما يدل على إنصافه.

(٢) اتسمت شخصية الفراء بالاستقلال، فهو – وإن كان من الكوفيين – إلا أنه خالف شيخه الكسائي وأصول مذهبه في بعض المسائل، ووافق البصريين في البعض الآخر، وهناك مسائل تفرد فيها برأيه، ولم يكن تابعًا للمذهبين .

(٣) اعتمد الفراء في مسائله على تقرير القاعدة ابتداء، ثم التمثيل والتعليل، فظهر بذلك عنايته بالعلة النحوية حتى جاءت متنوعة عنده، وإن كانت في مجملها من العلل القياسية، كالتعليل بالثقل، والتخفيف، والعوض، والأصل، والمشابهة، والفرق، والكراهة، وغيرها.

(٤) ظهر تأثر الفراء بالمنطق في كتابه "الحدود" وذلك من خلال النصوص الواردة منه، وقد ظهر جليًّا في (باب حتى) حيث بدأ الفراء بأقسامها بصورة عامة، ثم انتقل للحديث عن كل نوع من هذه الأقسام، ويبدو أنه فعل ذلك في جميع الأبواب من الحديث بصورة عامة، ثم التدرج نحو الفروع، وتناول المسائل الخاصة بالباب.

(٥) اعتنى الفراء بالمعنى، واتضح ذلك من خلاله حكمه على بعض المسائل في ضوء المعنى.

(٦) اتّبع الفراء المنهج الاستقرائي القائم على السماع من العرب، والرواية عنهم، وجعل ذلك أصلًا له في مسائله، من خلال استنباط القواعد التي تحكم هذا المسموع.

(٧) تميز أسلوب الفراء بالوضوح والبعد عن التعقيد، واستعمال أسلوب المخاطب الذي يوجه الكلام مباشرة للقارئ في بعض المسائل.

(٨) الفراء علم من أعلام المدرسة الكوفية لذا استعمل المصطلحات الخاصة بهذا المذهب مثل: المواقيت، والخلاف، والكناية، والتقريب وغيرها.

(٩) اعتنى الفراء بالسماع، ولا غرابة في ذلك، فهو ينتمي إلى المدرسة الكوفية التي عرفت بالاعتداد بالمسموع، ومن ملامح عنايته عرضه لقواعده وآرائه، فإن وجد في القرآن الكريم خلافه، اهتم بذكر الوجوه المحتملة لذلك، كما أظهر ما ورد في القرآن بكثرة أو قلة أو لم يرد فيه، وحشد لبعض القواعد النحوية أكثر من دليل، ورد الآراء التي لم يعضدها السماع.

(١٠) استشهد الفراء في هذه النصوص بشعر الشعراء الجاهليين والإسلاميين، كما استشهد بشعر مجهول القائل، والغالب عليه عدم نسبة الأبيات لقائليها .

(١١) ظهر موقف الفراء من القياس بإجازته لبعض المسائل، مع عدم ورود السماع فيها، وحكمه بأن ما ورد فيه القياس فلا يجوز مخالفته.

(١٢) اتضح تعدد تسميات بعض كتب الفراء عند العلماء، فنصّ بعضهم على كتاب "الحدود" وسماه البعض الآخر بـ (الحد)، وكذلك كتاب

"الجمع والتثنية" حيث وسمه البعض بـ (الجمع والتفريق)، بل إن بعضهم خلط بين موضوع الكتاب ومحتواه، فجعله كتابين كما في كتاب "البهي" حيث جعل محتواه وهو (فيما تلحن به العامة) كتابا آخر للفراء وهو في حقيقته كتاب واحد.

(١٣) بعد دراسة أثر نصوص الفراء في كتب العلماء بعده ظهر أن بعض المسائل ينسب العلماء الرأي فيها للكوفيين عامة، وهي آراء قال بها الفراء وحده.

(١٤) إنّ أغلب النصوص المنقولة كانت من كتب النحو والصرف إضافة إلى ورود بعضها في كتب اللغة والأدب والتفسير، مع اختلاف منهج العلماء في النقل، فبعضهم يحيل النص للكتاب المنقول عنه من كتب الفراء، وبعضهم يكتفي بالنقل دون ربط بالكتاب، وقد يختم بعضهم النص بقوله: "انتهى".

**وختاما أحمده سبحانه على أن منَّ عليَّ بإتمام هذا البحث، سائلة الله التوفيق فيه، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.**

## ٤. فهرس المصـــادر

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

(٢) أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

(٣) الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

(٤) إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.

(٥) الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

(٦) أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، الناشر: دار الفكر

المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

(٧) الإغراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، قدم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة: الأولى بدمشق١٣٧٧هـ-١٩٥٧م، والطبعة: الثانية، بيروت١٣٩١هـ-١٩٧١م.

(٨) الاقتراح في أصول النحو وجدله، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حققه وشرحه: د.محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

(٩) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، دار الكتب العلمية-بيروت -لبنان، الطبعة: ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م.

(١٠) أمالي ابن الشجري، لضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، المحقق: د. محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م.

(١١) إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٢م.

(١٢) الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

(١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

(١٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(١٥) إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م.

(١٦) الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسيّ، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.

(١٧) الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق وتقديم: د.موسى بناي العليلي، الناشر: وزارة الأوقاف–العراق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

(١٨) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

(١٩) البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي(المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

(٢٠) البديع في علم العربية، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

(٢١) البسيط في النحو، لأبي عبدالله ضياء الدين محمد بن علي ابن العلج الأشبيلي، الجزء الأول: دراسة وتحقيق: صالح بن حسين العايد، والجزء الثاني والثالث: تركي سهو نزال العتيبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية١٤٤٢هـ، أروقة للدراسات والنشر، ج١الطبعة الثانية١٤٤٢هـ/٢٠٢١م، ج٣،٢الطبعة الأولى١٤٤٢هـ/٢٠٢١م.

(٢٢) بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

(٢٣) البُلغَة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

(٢٤) البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق: د.طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

(٢٥) تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

(٢٦) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: د. بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

(٢٧) تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

(٢٨) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (المتوفى: ٤٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(٢٩) تأملات قرآنية، لأبي هاشم صالح بن عوّاد بن صالح المغامسي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

(٣٠) التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر-دمشق، الطبعة: الأولى١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

(٣١) التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٣٢) تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق: د:عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة-بيروت-، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

(٣٣) تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الشهير بـ «الذهبي» (٦٧٣ – ٧٤٨ هـ)، تحقيق: غنيم عباس غنيم – مجدي السيد أمين، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

(٣٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

(٣٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

(٣٦) التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي، المحقق: الدكتور عبد الله

الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٦ هـ.

(٣٧) تصحيح الفصيح وشرحه، لأَبي محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان، المحقق: د. محمد بدوي المختون، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، عام النشر: ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٣٨) التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

(٣٩) التعليقة على كتاب سيبويه، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

(٤٠) التعليقة على المقرب (شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو)، تحقيق: د. جميل عبدالله عويضة، الناشر: وزارة الثقافة عمان– الأردن، الطبعة: الأولى٢٠٠٤م.

(٤١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى (رسالة دكتوراه)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.

(٤٢) التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (المتوفى: ٦٥٠ هـ)، عدد الأجزاء: ٦، المحققون:جـ ١ / حققه عبد العليم الطحاوي، راجعه عبد الحميد حسن، السنة ١٩٧٠ م، جـ ٢ / حققه إبراهيم إسماعيل الأبياري، راجعه محمد خلف الله أحمد، السنة ١٩٧١ م، جـ ٣ / حققه محمد

أبو الفضل إبراهيم، راجعه د. محمد مهدي علام، السنة ١٩٧٣م، جـ ٤/ حققه عبد العليم الطحاوي، راجعه عبد الحميد حسن، السنة ١٩٧٤م، جـ ٥ / حققه إبراهيم إسماعيل الأبياري، راجعه محمد خلف الله أحمد، السنة ١٩٧٧ م، جـ ٦ / حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، راجعه د. محمد مهدي علام، السنة ١٩٧٩م، الناشر: مطبعة دار الكتب، القاهرة.

(٤٣) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (المتوفى: ٦٥٨هـ)، المحقق: عبد السلام الهراس، الناشر: دار الفكر للطباعة – لبنان، سنة النشر: ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

(٤٤) تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

(٤٥) توجيه القراءات عند الفراء من خلال كتابه معاني القرآن، المؤلف: إبراهيم بن عبدالله آل خضران الزهراني (رسالة ماجستير)، إشراف: أ.د محمد ولد سيدي الحبيب الشنقيطي، جامعة أم القرى ٢٠٠٦م- ١٤٢٧هـ.

(٤٦) توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر-رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

(٤٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

(٤٨) جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

(٤٩) الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

(٥٠) الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

(٥١) الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، المحقق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

(٥٢) جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

(٥٣) الجيم، لأبي عمرو إسحاق بن مرّار الشيباني، المحقق: إبراهيم الأبياري، راجعه: محمد خلف أحمد، الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

(٥٤) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١)، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، إشراف: بكر بن عبدالله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

(٥٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

(٥٦) الحجة في القراءات السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.

(٥٧) الحجة للقراء السبعة، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

(٥٨) حروف المعاني والصفات، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، المحقق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م.

(٥٩) الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبدالكريم سعودى، دار الطليعة –بيروت.

(٦٠) الحلل في شرح أبيات الجمل، لأبي محمد عبدالله بن محمد ابن السيد البطليوسي، قرأه وعلق عليه/ د. يحيى مراد، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأول ٢٠٠٣م/١٤٢٤هـ.

(٦١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

(٦٢) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

(٦٣) الخلاف النحوي الكوفي، تأليف: حمدي محمود حمد جبالي، إشراف: أ.د محمود حسني مغالسه، الجامعة الأردنية كلية الدراسات العليا (رسالة دكتوراه).

(٦٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، تصدير: محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة.

(٦٥) الدر الثمين في أسماء المصنفين، لعلي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السَّاعي (المتوفى: ٦٧٤هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنبين – محمد سعيد حنشي، الناشر: دار الغرب الاسلامي، تونس، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م.

(٦٦) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

(٦٧) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

(٦٨) ديوان ابن مقبل، عني بتحقيقه: د. عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم دمشق ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.

(٦٩) ديوان أبي دواد الإيادي، جمعه وحققه: أنوار محمود الصالحي، د. أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، الطبعة: الأولى١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

(٧٠) ديوان الأخطل، شرحه وصنَّف قوافيه وقدَّم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

(٧١) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد حسين، الناشر: مكتبة الآداب بالجماميزت، المطبعة النموجية.

(٧٢) ديوان الأقيشر الأسدي، صنعة: د.محمد علي دقة، دار صادر بيروت، الطبعة: الأولى١٩٩٧م.

(٧٣) ديوان امرِئ القيس، لامْرئ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

(٧٤) ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه: د. سجيع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت، الطبعة: الأولى١٩٩٨م.

(٧٥) ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، قدم له وشرحه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة: الأولى١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

(٧٦) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، المحقق: د. نعمان محمد أمين طه، الناشر: دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة: الثالثة.

(٧٧) ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة: الأولى١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٧٨) ديوان حميد بن ثور الهلالي، جمع وتحقيق: د. محمد شفيق البيطار، الطبعة: الأولى١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(٧٩) ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، المؤلف: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، المحقق: عبد القدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٢م – ١٤٠٢هـ.

(٨٠) ديوان الراعي النميري، شرح: د. واضح الصمد، دار الجيل بيروت، الطبعة: الأولى١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

(٨١) ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: أ. علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(٨٢) ديوان زيد الخيل الطائي، تحقيق: د.نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان-النجف، الطبعة: الأولى١٩٦٨م.

(٨٣) ديوان شعر المتلمس الضبعي رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، عُنى بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية.

(٨٤) ديوان طرفة بن العبد، لطَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي، المحقق: مهدي محمد ناصر الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

(٨٥) ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه: محمد جبَّار المعيبد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع- بغداد ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

(٨٦) ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. فايز محمد، الناشر: دار الكتاب العربي -بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

(٨٧) ديوان عنترة، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي.

(٨٨) ديوان الفرزدق، لهمام بن غالب بن صعصعة أبو فارس الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

(٨٩) ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د.محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت، الطبعة: الأولى٢٠٠٠م.

(٩٠) ديوان لبيد بن ربيعة العامري، للَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، الناشر: دار المعرفة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٩١) ديوان مسكين الدارمي، جمعه وحققه: عبدالله الجبوري وخليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري بغداد، الطبعة: الأولى١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.

(٩٢) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة: الثانية.

(٩٣) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي (المتوفى: ٧٠٣ هـ)، حققة وعلق عليه: الدكتور إحسان عباس، الدكتور محمد بن شريفة، الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة: الأولى، ٢٠١٢م.

(٩٤) الرّد عَلى النّحاة، لأحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، الناشر: دار الاعتصام، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

(٩٥) رسالة منازل الحروف، لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر - عمان.

(٩٦) رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أ. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم- دمشق، الطبعة: الثالثة١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(٩٧) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، المحقق: علي عبد

البـاري عطيـة، الناشـر: دار الكتـب العلميـة – بيـروت، الطبعـة: الأولى، ١٤١٥هـ.

(٩٨) روضـة الناظر وجنـة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، الناشر: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(٩٩) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، تأليف د:أحمد مكي الأنصاري، مكتبة لسان العرب، القاهرة١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

(١٠٠) سِرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(١٠١) سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي، المحقق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، الناشر: دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(١٠٢) سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

(١٠٣) سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(١٠٤) الشافية في علمي التصريف والخط، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

(١٠٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(١٠٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

(١٠٧) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

(١٠٨) شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.

(١٠٩) شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، المحقق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ – ٤) الثانية، (جـ ٥ – ٨ )الأولى، عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ).

(١١٠) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.

(١١١) شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»، لزين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

(١١٢) شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

(١١٣) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

(١١٤) شرح التصريف، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

(١١٥) شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إيّاز، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر - أ. د. هلال ناجي المحامي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.

(١١٦) شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الأشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف: د/إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

(١١٧) شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (المتوفى: ٦٠٩)، تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة: الدكتورة سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ١٤١٨هـ.

(١١٨) شرح الدماميني على مغني اللبيب، للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(١١٩) شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

(١٢٠) شرح ديوان المتنبي، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، المحقق: مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

(١٢١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الإستراباذي النجفي الرضي، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي – يحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عمادة البحث العلمي إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، الطبعة: الأولى١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

(١٢٢) شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب ، لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.

(١٢٣) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

(١٢٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

(١٢٥) شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف: عبدالله بن بري، تقديم وتحقيق: د. عبيد مصطفى درويش، مراجعة: د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(١٢٦) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، لمحمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م.

(١٢٧) شرح شواهد المغني، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

(١٢٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

(١٢٩) شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

(١٣٠) شرح قواعد الإعراب لابن هشام، لمحمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده، دراسة وتحقيق: إسماعيل مروة، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

(١٣١) شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

(١٣٢) شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د. تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، عام: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال).

(١٣٣) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

(١٣٤) شرح كتاب سيبويه للصَّفار السفر الأول (من أول باب اسم الفاعل حتى نهاية باب ما يكون المصدر حينا لسعة الكلام)، دراسة وتحقيق: خالد بن محمد دخيل المطرفي (رسالة ماجستير)، إشراف: د. أحمد بن محمد خليل، جامعة طيبة.

(١٣٥) شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدم له: الدكتور إميل بديع

يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

(١٣٦) شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م.

(١٣٧) شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م.

(١٣٨) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.

(١٣٩) شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق: محمد نفَّاع و حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(١٤٠) شعر عبدالرحمن بن حسان الأنصاري، جمع وتحقيق: د. سامي مكي العاني، مطبعة المعارف بغداد ١٩٧١م.

(١٤١) شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة: الثانية١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(١٤٢) شعر هدبة بن الخشرم العذري، تحقيق: د. يحيى الجبوري، دار القلم الكويت، الطبعة: الثانية١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(١٤٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
(١٤٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
(١٤٥) الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (المتوفى: ٥٧٨ هـ)، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، الطبعة: الثانية، ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م.
(١٤٦) ضرائر الشِّعْر، لعلي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، المحقق: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م.
(١٤٧) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
(١٤٨) طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
(١٤٩) طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلَّام بن عبيد الله الجمحي، أبو عبد الله، المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني – جدة.

(١٥٠) الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.

(١٥١) طبقات المفسرين للداوودي، لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.

(١٥٢) طبقات النحويين واللغويين، لمحمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: ٣٧٩هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية، الناشر: دار المعارف.

(١٥٣) العباب الزاخر واللباب الفاخر، للإمام رضي الدين الحسن بن محمد الصاغاني المتوفى سنة(٦٥٠هـ)، بتحقيق: د. فير محمد حسن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

(١٥٤) العُدّة في إعراب العُمدَة، لبدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة، الطبعة: الأولى.

(١٥٥) علل التثنية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، المحقق: الدكتور صبيح التميمي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – مصر.

(١٥٦) علل النحو، لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

(١٥٧) العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (المتوفى: ٤٦٣ هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الجيل، الطبعة: الخامسة، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م.

(١٥٨) عمدة الكتاب، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

(١٥٩) غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

(١٦٠) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٦ هـ.

(١٦١) الغرة في شرح اللمع(من أول باب إن وأخواتها إلى آخر باب العطف)، لسعيد بن المبارك بن الدهان أبو محمد، المحقق: د. فريد بن عبدالعزيز الزامل السليم (رسالة دكتوراه)، دار التدمرية، سنة النشر:١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

(١٦٢) الفائق في غريب الحديث والأثر، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة – لبنان، الطبعة: الثانية.

(١٦٣) الفراء وأثره في المدرسة الكوفية، د:جميل عبدالله عويضة، ١٤٢٩/٢٠٠٨م.

(١٦٤) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

(١٦٥) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، المحقق: حسن موسى الشاعر، الناشر: دار البشير – عمان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

(١٦٦) الفصيح، لأحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني أبو العباس، المعروف بثعلب، تحقيق ودراسة: د. عاطف مدكور، الناشر: دار المعارف.

(١٦٧) الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم (المتوفى: ٤٣٨هـ)، المحقق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧مـ.

(١٦٨) فهرسة ابن خير الإشبيلي، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي (المتوفى: ٥٧٥هـ)، المحقق: محمد فؤاد منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

(١٦٩) فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، الجزء: (١) ١٩٧٣م، الجزء: (٢،٣،٤) ١٩٧٤م.

(١٧٠) في أصول النحو، تألف: سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

(١٧١) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لأبي عبدالله محمد بن الطيب الفارسي، تحقيق وشرح: أ.د محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة: الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(١٧٢) قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إعداد: إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة (رسالة دكتوراة، قسم اللغة العربية كلية البنات للآداب والعلوم والتربية جامعة عين شمس)، إشراف: أ.د أميرة أحمد يوسف، أ.د حسنة الزهار، عام النشر: ٢٠١٦ م.

(١٧٣) الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

(١٧٤) الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر، الملقب سيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(١٧٥) كتاب الأفعال، لعلي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

(١٧٦) كتاب الألفاظ، لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

(١٧٧) كتاب أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قداره، دار عمَّار عمان- الأردن، دار الجيل بيروت- لبنان.

(١٧٨) كتاب الأموال لابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبدالله الخرساني (٢٥١هـ)، تحقيق: الدكتور شاكر ذيب فياض، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(١٧٩) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(١٨٠) كتاب العدد في اللغة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحقق: عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

(١٨١) كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
(١٨٢) كتاب فيه لغات القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع، عام النشر: ١٤٣٥هـ.
(١٨٣) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
(١٨٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.
(١٨٥) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء الحنفي، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.
(١٨٦) اللامات، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، المحقق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
(١٨٧) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

(١٨٨) لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

(١٨٩) اللَّمْحة في شرح المُلْحة، لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

(١٩٠) اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

(١٩١) ليس في كلام العرب، للحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(١٩٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة، لمحمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي، حققه وقدم له وصنع فهارسه: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي، الناشر: دار العروبة، الكويت – بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.

(١٩٣) مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة: الثانية١٩٦٠م.

(١٩٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي،

المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.

(١٩٥) المذكر والمؤنث، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، حققه وقدم له وعلق عليه/ د. رمضان عبدالتواب، مكتبة دار التراث، القاهرة ، الطبعة: الثانية.

(١٩٦) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (المتوفى: ٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

(١٩٧) المرتجل (في شرح الجمل)، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

(١٩٨) المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، المحقق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الناشر: مطبعة المدني، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥هـ.

(١٩٩) المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسيّ، المحقق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

(٢٠٠) المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).

(٢٠١) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(٢٠٢) المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، لأبي الحجاج يوسف بن يبقى بن يسعون، تحقيق ودراسة: د. محمد بن حمود الدعجاني، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية الجامعة الإسلامية، الطبعة: الأولى١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

(٢٠٣) معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، مذيلا بالإعجاز اللغوي لحروف القرآن المجيد، حققه وخرَّج حديثه وعلَّق عليه: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية صيدا- بيروت.

(٢٠٤) معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.

(٢٠٥) معانى القرآن للأخفش، لأبي الحسن المجاشعي، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

(٢٠٦) معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

(٢٠٧) معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

(٢٠٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

(٢٠٩) المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

(٢١٠) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المحقق: مجموعة محققين وهم: ج١/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ج٢/ د. محمد إبراهيم البنا، ج٣/ د. عياد بن عيد الثبيتي، ج٤/ د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش، ج٥-٦/ د. عبد المجيد قطامش، ج٧/ د.محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي، ج٨/ د. محمد إبراهيم البنا، ج٩/د. محمد إبراهيم البنا، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

(٢١١) المقتصد في شرح التكملة، لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. أحمد بن عبدالله بن إبراهيم الدويش، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة: الأولى١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(٢١٢) المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

(٢١٣) المقدمة الجزولية في النحو، لعيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى، المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى.

(٢١٤) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

(٢١٥) المنصوب على التقريب، المؤلف: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة التاسعة والعشرون. العدد ١٠٧ – (١٤١٨/١٤١٩هـ).

(٢١٦) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، لأبي عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني، تحقيق: علي محمد البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

(٢١٧) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)،

المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

(٢١٨) النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت– لبنان، الطبعة: الثانية١٣٨٧هـ–١٩٦٧م.

(٢١٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

(٢٢٠) الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر:١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.

(٢٢١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة:١٩٠٠.